شرح

المنظومة الملوية

في عقائد الأشعرية

تأليف العلامة الشيخ

شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي

المتوفى سنة ١١٨١ هـ

تقديم

أ. د. نظير محمد عياد

أمين عام مجمع البحوث الإسلامية

ورئيس تحرير مجلة الأزهر

تحقيق

مكتب إحياء التراث الإسلامي

مشيخة الأزهر الشريف

هدية مجانية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشيخة الأزهر الشريف
مكتب إحياء التراث الإسلامي
سلسلة عيون التراث (١٩)

شرحُ
المنظومةِ المَلَّويَّةِ
في عقائدِ الأشعريَّةِ

تأليفُ الشَّيخِ العلَّامةِ
شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملَّويِّ
المتوفى سنة ١١٨١هـ

تقديم

أ.د.نظير محمد عياد
أمين عام مجمع البحوث الإسلامية
ورئيس تحرير مجلة الأزهر

تحقيق

مكتب إحياءِ التُّراثِ الإسلاميِّ
بمشيخة الأزهرِ الشَّريفِ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنظومَة الملَّويَّة في عقائدِ الأشعريَّة

بسم اللَّه الرحمن الرحيم[١]

قال الفقيرُ[٢] أحمدُ المُجِيري
المُرتجي مغفرةَ القَديري
الحمدُ لله الذي قد أوضَحَا
منَ العلومِ ما به قد فَتَحَا
ووفَّقَ المطيعَ للإيمانِ
والعِلمِ بالفرائضِ[٣] الأعيانِ
ثمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ أبَدَا
لصاحبِ الشَّرعِ النَّبيِّ أحمَدَا
وهذه منظومةٌ تفيدُ
ما ليس عنه للفَتى مَحِيدُ

---

(١) بعده في هـ: «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»، وفي ن: «وبه أستعين».

(٢) هـ: «الحقير».

(٣) ن: «بالفرائد».

في عَقْدِ الأَشْعريِّ بالبرهانِ
مع قلَّةِ الألفاظِ للولدانِ

واللَّهَ أرجو النَّفعَ للعبادِ
أطلُبُ منه العونَ بالإمدادِ

اللهُ موجودٌ مخالفٌ قِدَمْ[1]
بَقًى غِنًى ووَحدةٌ له انحَتَمْ

علمٌ كلامٌ بصَرٌ سمعٌ حياةْ
إرادةٌ وقدرةٌ سبعُ صفاتْ

ويستحيلُ ضدُّ هذه الصِّفاتْ
وجائزٌ للهِ فِعْلُ المُمْكِناتْ

حدوثُ عالَمٍ دليلٌ للوجودْ
لو انتفى القِدمُ لانتفى الوجودْ

لو انتفا البقاءُ لانتفى القِدَمْ
لو لم يكن مخالفًا جاز العَدَمْ

لو لم يَجِبْ غَنَاؤُهُ لافتَقَرَا
لو لم تَجِبْ وَحْدَتُهُ لَقُهِرَا

(١) ن: «القدم».

لو انتفى[١] عِلْمٌ إرادةٌ حياتْ
وقدرةٌ ما كانتِ المُكوَّناتْ

وفي الكلامِ بصرٍ والسَّمعِ
اعتَمَدَتْ[٢] على الدَّليلِ السَّمعيْ

لو لم يجُز فعلٌ لمُمكِنٍ لَزِمْ
قَلْبُ حقيقةِ جوازٍ قد عُلِمْ[٣]

صِدقٌ أمانةٌ[٤] وتبليغٌ يَجِبْ
للرُّسْلِ يستحيلُ ضدٌّ كالكَذِبْ

ما ليس نقصًا جائزٌ في حقِّهِمْ
معجزةٌ دليلُنا لصِدقِهِمْ[٥]

واللَّهُ آمِرٌ بالاقتِدا بهِمْ
فتَنتَفي خيانةٌ ككَتْمِهِمْ[٦]

---

(١) هـ: «لو لم يجب».

(٢) ن: «اعتمدنا».

(٣) ن: «الجائز علم».

(٤) هـ: «ضد وأمانة».

(٥) هـ: «وجائز في حقهم ما ليس نقص * معجزة لصدقهم دليل نص».

(٦) هـ: «ككذبهم».

تـواتـرٌ دلـيـلُ مـا يـجـوزُ
وكِـلْـمَـتـا شَـهـادةٍ تَـحـوزُ
لِما مَضى كما السَّنُوسِيْ شَرَحَا
واختم بها تفاؤلًا أنْ تَربَحَا[1]

* * *

(١) زاد بعده في هـ: «لما مضى كما السنوسي فصَّلا * ولنجعل الختم بها تفاؤلا»، وأشار مقابله أنها من نسخة أخرى.

شرحُ المنظومةِ المَلَّويَّةِ
في عقائدِ الأشعريَّةِ

تأليف الشَّيخِ الإمامِ العالمِ العلَّامةِ
أحمدَ الملَّويِّ المُجيريِّ
عفا اللَّه عنه ونفعَنا به
آمين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[خطبةُ المؤلِّف]

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

وبه ثقتي[1]

قال الفقيرُ[2] أحمدُ المُجِيري

المُرتجي مغفرةَ القَديري

الحمدُ للَّه الَّذي قد أوضَحَا

منَ العلومِ ما به قد فَتَحَا

ووفَّقَ المطيعَ للإيمانِ

والعِلمِ بالفرائضِ الأعيانِ

---

(١) زيادة من (م) (ي).

(٢) (و) (ي): «الحقير».

[شرحُ معنى الحمدِ، والتوفيقِ، والإيمانِ]

الكلامُ في[(١)] البسملة والحمدلةِ شائعٌ ذائعٌ[(٢)]؛ فلا نطيلُ به[(٣)].

وأشرتُ بالحمدِ على إيضاح العلومِ إلى أنَّ اللَّهَ تعالى هو الذي تفضَّل بها وحده لا شريكَ له، من غير واسطةٍ، وأنَّ العقلَ والفكرَ ليس لهما تأثيرٌ في شيءٍ منها[(٤)]، سواءٌ كانت

---

(١) (م) (و) (ي): «على».

(٢) وقد أفردت في ذلك رسائلُ ومؤلفات؛ من أهمِّها: رسالةٌ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في البسملة والحمدلة مع فوائدَ مهمةٍ، وشرحُها لابن عبد الحقِّ السنباطي (ت. ٩٩٥هـ)، ورسالة العلامة الخادمي (ت. ١١٧٦هـ) المسمَّاة: «خزائن الجواهر ومخازن الزَّواهر»، والرسالةُ الكبرى على البسملة للعلامة المحقِّق الصَّبَّان (ت. ١٢٠٦هـ).

(٣) (ي): «بذكره».

(٤) أي: لا تأثير لشيء من العقل والفكر في شيء من العلوم، لا بطريق التعليل كما تقول الفلاسفة بمعنى: أن النظر علَّةٌ أثَّرَت في وجود المعلول الذي هو العلمُ، والمعلولُ لا يتخلَّف عن علته، ولا بطريق التولُّدِ كما تقول المعتزلة بمعنى: أن العلم متولِّدٌ من النظر الحاصلِ بقدرة العبد الحادثةِ، بل الربطُ بين المقدِّمات وحصولِ النتائج، أو بين النظر والعلمِ، أو بين الدليل وفهمِ المدلول= ربطٌ عاديٌّ يمكن =

ضروريَّةً أو نظريَّةً، فلا ينسُبُ الشَّخصُ العلومَ النَّظريَّةَ إلى عقله وفكرِه ويعتقدُ أنَّ اللَّهَ تعالى ليس هو[1] الموجِدَ لها، حتَّى لا يحمدَ اللَّهَ تعالى عليها، وتعظُمَ نفسُه، ويُعجَبَ ويزدهيَ[2]

= تخلُّفُه، على ما هو مذهب الشيخ الأشعري، ويرى إمام الحرمين الجويني أنه إذا سبق النظرُ الصحيح مع انتفاء الآفات بعدَه، يُتيقَّنُ عقلًا حصولُ العلم بالمنظور فيه، ولا يتأتى للناظر حينئذٍ جهلٌ بالمدلول، دون أن يكون ذلك على طريق الإيجاب أو الإيجاد أو التولُّدِ.

والفرقُ بين مذهب المعتزلةِ ومذهب الجوينيِّ: أن القائلين بالتولُّد يعتقدون أن المتولِّد فعلٌ لفاعل السببِ؛ كالعلم المتولِّد عند السَّبب يقع خلقًا للناظر، أما عنده فإنما يقع العلمُ خلقًا لله تعالى كسبًا للعبد.

وبمثل قولِ الجويني قال فخرُ الدين الرازي وكثيرٌ من المتكلِّمين، وصحَّحه الإمام السنوسيُّ.

انظر: «الإرشاد» للجويني: ٢٧، و«شرح الإرشاد» لأبي القاسم الأنصاري: ١/ ٩٢- ٩٣، و«معالم أصول الدين» للرازي: ٢٤، و«المباحث العقلية» لليفرني: ١/ ٤٧٣- ٤٧٦، و«شرح معالم أصول الدين» لابن التلمساني: ٨٨- ٨٩، و«شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ١٢٧، و«شرح الملوي على الحفيدة»: ٣٥- ٣٦، و«تحفة المريد في النظر والتقليد» لمصطفى عمران: ١٧- ٢٠.

(١) (م): «بل يعتقد أن الله تعالى هو».

(٢) (م) (ل): «ويزدري».

بها، ويتكبَّرَ بها على غيره، ولا يحتقرَ[١] العلومَ الضَّروريَّةَ بها، ويستقلَّها ويستخفَّ بها[٢]، حتَّى لا يحمدَ اللَّهَ تعالى عليها[٣] أيضًا، بل يعتقدُ أنَّ جميعَ العلومِ من اللَّه تعالى وحدَه لا شريكَ له.

والتَّوفيقُ: «خلقُ قدرةِ الطَّاعةِ في العبد»[٤]. ولا يُحتاجُ إلى زيادةِ: «وتسهيلِ سبيلِ الخيرِ إليه» حتَّى لا يدخُلَ الكافرُ[٥]؛ لأنَّ[٦] المرادَ بالقدرة: القدرةُ[٧] الحادثةُ التي هي عرَضٌ،

---

(١) في (ل): «يتحقق» وهو عطف على قوله: «لا ينسُبُ».

(٢) زيادة من (ل).

(٣) زيادة من (و) (ي).

(٤) قال أبو القاسم الأنصاري: إنه قولُ أهلِ الحقِّ. ونسبه الآمديُّ وغيرُه إلى الشيخ الأشعري وأكثرِ أصحابه. انظر: «أبكار الأفكار» للآمدي: ٢/ ٢٠٦، و«شرح الإرشاد» للأنصاري: ٢/ ٦٥٢، و«شرح المواقف» للسيد: ٣/ ٢٤٦، و«هداية المريد» للقاني: ١/ ٥٤٥.

(٥) وإنما دخل الكافر في التَّعريف بناءً على أنَّ المراد بالقدرة: سلامةُ الأسبابِ والآلات؛ فاحتيج إلى تلك الزيادةِ لإخراجه. انظر: «عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد» للقَّاني: ٢/ ٦١٢.

(٦) هذا تعليلٌ لعدم الاحتياج إلى تلك الزِّيادةِ.

(٧) سقط من (م) (ل).

وهي لا تكونُ إلَّا مقارِنةً للفعل[١] على التَّحقيق[٢]، وليس للكافر قدرةٌ على الطَّاعة[٣] بهذا المعنى، نعم؛ يطلَقُ عليه أنه قادرٌ[٤] عليها باعتبار أنَّه سليمُ الآلاتِ؛ لأنَّ القدرةَ تُطلَقُ أيضًا على سلامة الآلاتِ[٥].

والإيمانُ: معرفةُ[٦] ما يجبُ لله تعالى، وما يستحيلُ في حقِّه تعالى، وما يجوزُ في حقِّه تعالى، ومعرفةُ مِثلِ ذلك في حقِّ الرُّسلِ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، ومعرفةُ سائرِ ما عُلِم مجيءُ النَّبيِّ ﷺ به ممَّا هو ثابتٌ بالضَّرورة[٧]، تفصيلًا[٨]

---

(١) زيادة من (ل).

(٢) وهو مذهب الشيخ الأشعري. انظر: «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» للأشعري: ٢٢٩- ٢٣١، و«مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لابن فورك: ١٠٩.

(٣) «على الطاعة» زيادة من (ل)، (ي): «على الطاعات».

(٤) «عليه أنه قادر» سقط من (م).

(٥) (و): «على ذلك».

(٦) والمعرفة: الجزمُ المطابِقُ للحقِّ عن دليلٍ. انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ١٢٦، و«شرح الحفيدة» للملوي: ٣٤.

(٧) (ل): «ومعرفة سائر ما علم مما هو ثابت بالضرورة مجيء النبي ﷺ به»، (و): «ومعرفة سائر ما علم بالضرورة مجيء النبي ﷺ به»، (ي): «ومعرفة سائر ما علم بالضرورة مجيء النبي ﷺ».

(٨) مفعولٌ مطلَقٌ لقوله: «معرفة» مبيِّنٌ للنَّوع.

فيما قام الدَّليلُ عليه تفصيلًا، وإجمالًا فيما قام الدَّليلُ عليه إجمالًا.

وفي البيت الأخيرِ [٢/أ] براعةُ الاستهلالِ[١]، وهي: أن يذكُرَ المؤلِّفُ في أوَّل تأليفِه ما يُشعِرُ بمقصوده[٢].

ثمَّ الصَّلاةُ والسَّلامُ أبَدَا
لصاحبِ الشَّرعِ النَّبيِّ أحمَدَا
وهذه منظومةٌ تفيدُ
ما ليس عنه للفَتى مَحِيدُ
في عَقْدِ الأشْعريِّ بالبرهانِ
مع قلَّةِ الألفاظِ للولدانِ
واللَّهَ أرجو النَّفعَ للعبادِ
أطلُبُ منه العونَ بالإمدادِ

---

(١) (ل): «استهلال».

(٢) والذي أشعرَ بالمقصود في البيت المذكورِ: ذكرُه «التوفيق» و«الإيمان». انظر في تعريف براعة الاستهلال: «مختصر المعاني بحاشية الدسوقي»: ٤/ ٢٨٧- ٢٨٨.

[معنى الصلاةِ والسلامِ، وموضوع النَّظم]

أي: أطلبُ[١] من اللَّه تعالى أن يصلِّيَ ويسلِّمَ على صاحب الشَّرعِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ ﷺ، أي: يُوالي سبحانه وتعالى عليه ﷺ ما يليقُ بعظَمتِه من الرَّحمات المقرونةِ بالتَّعظيمِ، وزيادةِ التَّحيَّةِ والتَّكريمِ، أبَدَ الآبادِ[٢].

والإشارةُ في قولنا: «وهذه» للتَّعظيم[٣].

والفتى: هو الشَّابُّ الكاملُ، والمرادُ بالشَّابِّ الكاملِ[٤]:

---

(١) فسَّر جملة الصلاة والسلام بذلك؛ إشارةً إلى أنها خبريةٌ لفظًا إنشائيَّةٌ معنًى، مقصود منها الدعاءُ بما ذُكر.

(٢) أشار بقوله: «يوالي ...» إلخ إلى ما في قوله: «يصلِّي ويسلِّم» من الاستمرارِ التجدُّديِّ المناسبِ للمقام.
وقولُه: «الرَّحمات المقرونة بالتعظيم» تفسيرٌ للصلاة، وقيل: إنها مطلَقُ الرَّحمةِ. انظر: «هداية المريد» للقاني: ٧٥، و«إتحاف المريد» لعبد السلام اللقاني: ١٣.
وقولُه: «وزيادة التحيَّةِ والتَّكريم» تفسيرٌ للسلام. وأشار بقوله: «زيادة التحيَّةِ» إلى أنَّ أصلَ التَحيَّةِ حاصلٌ وأنَّ الكاملَ يقبلُ الكمالاتِ. وقولُه: «أبدَ الآبادِ» تفسيرٌ لقوله في النَّظم: «أبدا».

(٣) أي: تعظيم حالِ المسنَدِ إليه. انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» للعلويِّ: ٣/ ١٤٦. وعظمةُ هذه المنظومةِ بما اشتملَت عليه من بيان عقائدِ الإيمان.

(٤) «بالشاب الكامل» زيادة من (ل).

البالغُ، والوجوبُ على غير الشَّابِّ الكاملِ[١] مفهومٌ بطريقِ الأَوْلى؛ لأنَّه إذا وجب ذلك على الشَّابِّ البالغِ فبالأَولى يجبُ على مَن جاوز الشَّبابَ.

ويصحُّ أن يرادَ بالفتى: ما يشملُ الصَّبيَّ المميِّزَ؛ ويكونُ معنى كونِه لا مَحِيدَ[٢] له عن ذلك: أنَّه لا بدَّ له منه؛ إذ يجبُ على وليِّه أن يُعلِّمَه ذلك، كما أنه يجبُ عليه أن يعلِّمَه الصَّلاةَ، بل هذا أَوْلى.

ويصحُّ أن يرادَ بالفتى: المكلَّفُ؛ بقرينةِ المَقامِ.

وأشرتُ بقولي: «وهذه منظومةٌ تفيدُ ما ليس عنه للفَتى مَحيدُ» إلى أنَّ ما تضمَّنَته هذه المنظومةُ يجبُ معرفتُه شرعًا على كلِّ مكلَّفٍ[٣]، وأنَّه لا يكفي التَّقليدُ في عقائدِ الإيمانِ؛

---

(١) مقابله في (ي): «من البالغين».

(٢) مقابله في (ي): «أي: لا انفكاك».

(٣) وهو: البالغ، العاقل، الذي بلغته الدعوة، سليمُ الحواسِّ. فالصبيُّ، ومَن بلغ مجنونًا، ومَن لم تبلغه دعوةُ الرسولِ، وفاقد الحواس= فليس كلٌّ أولئك مكلَّفًا بمعرفة ما ذُكر. انظر: «إتحاف المريد» لعبد السلام اللقاني بتعليقات محيي الدين عبد الحميد: ٣١- ٣٢.

فمَن قلَّد فيها كان مؤمنًا عاصيًا على الأصحِّ[1].

و«العَقْدُ» -بفتح العينِ- بمعنى: المعقودِ، والمرادُ به: ما انطوى عليه القلبُ وجَزَم به، سُمِّي بذلك؛ لأنَّ القلبَ ينعقدُ عليه ويرتبطُ به.

* * *

(١) فيجب عليه البحث عن الدليل حتى تحصُلَ له المعرفةُ متى كانت فيه قابليةٌ لفهم الدَّليلِ. انظر: «هداية المريد» للقاني: ١/ ١٧٦، ١٩٥-٢٠٣، و«شرح الحفيدة» للملوي: ٣٤.

[الصِّفاتُ الواجبةُ لمولانا جلَّ وعزَّ]

اللَّهُ موجودٌ مخالفٌ قِدَمْ
بَقَّى غِنًى ووَحدةٌ له انحَتَمْ

[الصِّفاتُ النفسيَّةُ والسَّلبيَّةُ]

يعني: أنَّ ممَّا[١] يجبُ للَّه تعالى ستَّ صفاتِ[٢] كمالاتٍ[٣]:

---

(١) (ل) (و): «ما».

(٢) سقط من (و) (ي).

(٣) الأُولى منها تسمى صفةً نفسيةً، والخمسةُ الباقية تسمَّى صفاتِ سلبيةً، كما سيأتي للمصنِّف، وجزئياتُ الصفاتِ السَّلبيةِ غيرُ منحصرةٍ في تلك الخمسةِ، لكنهم يقتصرون في عدِّها على تلك الخمسةِ لكونها أمهاتٍ وأصولًا لغيرها، وكذا يقتصرون في عدِّ صفات المعاني على سبعةٍ لتضمنها باقي ما تمكِنُ معرفتُه للبشر، وإلا فإن صفاتِ كمالِه تعالى ونعوتَ جلالِه -فيما يقول اللقانيُّ- مما يفوت العدَّ ولا يحيط به الحدُّ، لكنَّا غيرُ مؤاخَذين بالعجز عن معرفةِ ما لم يَنصِب عليه سبحانه دليلًا يوصِلُنا إليه. وإلى هذا أشار الشارحُ هنا وفي كلامه على صفات المعاني بـ«مِن» المفيدةِ للتبعيض.

وههنا نصٌّ شريفٌ للسيِّد الشريفِ يفسِّرُ معنى التناهي في قولهم: «إنَّ كمالاتِه تعالى لا تتناهى» ننقله بتمامه للفائدة، يقولُ فيه: «قدرتُه تعالى غيرُ متناهيةٍ، أي: ليست موصوفةً بالتناهي، =

أوَّلُها: «الوجودُ» ومعناه: [٢/ ب] التَّحقُّقُ في الخارجِ[(١)]؛

= لا ذاتًا، ولا تعلُّقًا.

أمَّا ذاتًا فلأنَّ التناهيَ من خواصِّ الكمِّ، ولا كمَّ ثَمَّةَ؛ إذ القدرةُ -بحسب ذاتها- من الكيف، فيُسلَبُ عنها التناهي.

وأمَّا تعلُّقًا فمعناه -أي: معنى سلبِ التناهي عنه- هو إثبات اللَّاتناهي له، ومعنى لاتناهيه: أنَّ تعلُّقَها لا يقف عند حدٍّ لا يمكن تعلُّقُها بغيره، أي: بما وراء ذلك الحدِّ وإن كان كلُّ ما تتعلق به بالفعل متناهيًا، فتعلُّقاتُها متناهيةٌ بالفعل دائمًا غيرُ متناهيةٍ بالقوة دائمًا.

وهذه الأحكامُ الثلاثةُ التفريعيةُ مطَّردةٌ في الصفات كلِّها...

يعني: أنَّ كلَّ واحدةٍ من سائر الصفاتِ قديمةٌ، وغيرُ متعدِّدةٍ، وغيرُ متناهيةٍ؛ فصفةُ العلم قديمةٌ، وواحدةٌ، وغيرُ متناهيةٍ ذاتًا بمعنى: سلبِ التناهي، وغيرُ متناهيةٍ تعلُّقًا بمعنى: إثباتِ اللَّاتناهي في تعُّلقها بالفعل.

والإرادةُ أيضًا كذلك، لكنَّ تعلُّقَها غيرُ متناهٍ بالقوة كما في القدرة.

وعلى هذا فقس، واعتبِر في كل صفةٍ ما يناسبُها من الأحكام المتفرِّعةِ».

انظر: «شرح المواقف» للسيد الشريف: ٣/ ٨٦- ٨٧، و«شرح أم البراهين» للسنوسي: ١٤١، و«هداية المريد» للقاني: ١/ ٣١٥، ٣٢٣، و«بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين» للغنيمي: ٢٩٤/ ب، ٣٠١/ ب، ٣٠٢/ أ.

(١) «شرح الحفيدة» للملوي: ٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإليه أشرتُ بقولي: «اللَّهُ موجودٌ».

وثانيها: «مُخالَفتُه تعالى للحوادث[١] مطلقًا» أي: لا يماثلُه شيءٌ من الكائنات، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ وإليه أشرتُ بقولي: «مخالِفٌ» أي: لخَلقِه تعالى.

[تشكيكٌ ودفعُه]

تنبيهٌ:

قد يتمشدقُ[٢] بعضُ الجهَلةِ بتشكيكٍ يُلقيه على العوامِّ وضَعَفةِ العقولِ، فرأَينا أنْ لا بأسَ بإيراده لدفعِه، وهو أن يقولَ[٣]: هل المولى تبارك وتعالى داخلٌ في[٤] العالم أو خارجٌ عنه؟

وهي عبارةٌ مُوهِمةٌ، لا ينبغي أن تُذكَرَ للعوامِّ، ولا ضَعَفةِ العقولِ[٥].

---

(١) «للحوادث» سقط من (ل). (و): «مخالفته تعالى لما سواه من الممكنات».

(٢) (ل): «يتشدَّق».

(٣) أي: بعضُ الجهلةِ.

(٤) زيادة من (م) (ي).

(٥) لأنه إذا أُجيب بنفيهما مثلًا وقع في التعطيل؛ فإنَّ العامي إذا سمع - قبل فهم البرهان- إثباتَ موجودٍ ليس بجسم ولا متحيِّزٍ ولا في =

وجوابُه: أنَّه إنْ عَنَى بالدُّخول أنَّه داخلَ العالَمِ بعِلمِه، بمعنى: أنَّه يَعلَمُه[1]، وبالخروج عن العالَم أنه ليس من جنسِه= فهو صحيحٌ بهذا المعنى، لكنْ لا يجوزُ إطلاقُ ذلك؛ لِما فيه من الإيهام، وسوءِ الأدبِ مع اللَّهِ تعالى.

وإنْ عَنَى بالدُّخول: أنَّه من جملة العالَمِ، وبالخروج[2]: أنَّه في جهةٍ خارجةٍ عن العالم= فذلك باطلٌ عقلًا ونقلًا.

بل المولى تبارك وتعالى ليس داخلَ العالَمِ بهذا المعنى، وليس[3] خارجًا عنه بهذا المعنى؛ لأنَّا نجزمُ بأنَّه تعالى ليس

= جهةٍ= توهَّم أن هذا عدمٌ؛ لأن الوهمَ -كما يقول السيد الشريف- يحكم ببداهته بأن كل موجودٍ قائم بذاته فهو متحيزٌ ومخصوص بجهةٍ، فلا يجوز أن نذكُرَ للعوامِّ في وصفه تعالى ما يقعون بسببه في التعطيل، فإنَّا مأمورون بأن نكلِّمَ الناسَ على قدر عقولِهم، وذِكرُ أدقِّ العلومِ للجهلاء وضعَفةِ العقولِ مُوقِعٌ لهم في الحيرة والشكِّ والضلالِ. انظر: «شرح المواقف» للسيد الشريف: ١/ ٣٨١، و«رسالة التنزيهات» لساجقلي زاده: ١٤٢- ١٥١.

(١) (م): «بمعنى: أنه داخل بعلمه»، (و): «بعلمه أي: معه بعلمه»، (ي): «أي: بمعنى يعلمه».

(٢) (ل): «أو بالخروج».

(٣) (و): «ولا».

من جملة العالَم، ولا في جهة للعالَم[١]، تعالى اللَّهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا؛ وإلَّا لزم حدوثُه، وهو[٢] باطلٌ ضرورةً؛ إذ لو كان تعالى خارجًا[٣] عن العالم -بمعنى: أنَّه في جهةٍ خارجةٍ عنه- للَزِمَ[٤] إمَّا اتِّصالُه[٥] أو انفصالُه[٦]، وكلاهما مُحالٌ؛ أمَّا الاتِّصالُ فلأنَّه من صفة[٧] الحوادثِ، وأمَّا الانفصالُ فكذلك أيضًا؛ لأنَّ الانفصالَ إمَّا أن يكونَ بمسافةٍ متناهيةٍ أو غيرِ متناهيةٍ، وكلاهما[٨] يؤدِّي إلى الحدوث والافتقارِ، واللَّهُ

---

(١) (ل): «وليس في جهة العالم»، (و) (ي): «وليس في جهة للعالم».

(٢) أي: حدوثُه تعالى.

(٣) هذا شروعٌ في بيان وجه بطلانِ كونه تعالى في جهةٍ خارجةٍ عن العالم بالدليل العقليِّ، ثم يُردفه ببطلانه من السُّنة والإجماعِ.

(٤) (م): «لزم».

(٥) بحيث يكون الجِرمُ مكانًا له يتمكَّن عليه. انظر: «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ٢٥٦.

(٦) بحيث يكون الجِرمُ في جهةٍ له. انظر: «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ٢٥٦.

(٧) (م): «صفات».

(٨) أي: الانفصال بمسافةٍ متناهيةٍ أو بمسافةٍ غيرِ متناهيةٍ، وكلاهما يؤدي إلى الحدوث؛ لكون الجهةِ تستلزم التحيُّزَ، وكلُّ متحيزٍ فهو جرمٌ أي: يشغل فراغًا، والجرمُ ملازِمٌ للحركة أو السكون، وهما حادثان، وملازمُ الحادثِ حادثٌ ضرورةً، ويتعالى مَن وجب له =

تعالى منزَّهٌ عن ذلك.

وقال ﷺ: «كان اللَّهُ ولا شيءَ معه»[(١)] وهو الآنَ على ما عليه كان[(٢)]، [٣/أ] والإجماعُ على أنه تعالى لا جهةَ له[(٣)]، فليس فوقَ العالَمِ، ولا تحتَه، ولا يمينَه، ولا

= القِدمُ والبقاءُ أن يكون حادثًا. انظر: «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦.

(١) أخرجه البخاريُّ من حديث عِمرانَ بنِ حُصين (٣١٩١) بلفظِ: «كان اللَّهُ ولم يكن شيءٌ غيرُه»، وأخرجه من حديثه أيضًا (٧٤١٨) بلفظ: «كان اللَّهُ ولم يكن شيءٌ قبله».

(٢) هذا القولُ ورد في بعض المصادر موصولًا بالحديث الذي قبله، وقد نبَّه الحُفَّاظ على أنه ليس في شيء من كتب الحديثِ، كما في «فتح الباري» لابن حجر: ٦/ ٢٨٩، وهو قولٌ صحيحُ المعنى أدرجه أئمةُ أهلِ السُّنة في ثنايا معتقدهم؛ كالغزالي في «إحياء علوم الدين»: ١/ ٩٠، وغيرُه كثيرٌ، كما أورده من الحنابلة عبدُ الباقي البَعليُّ في «العين والأثر في عقائد أهل الأثر»: ٦٠.

(٣) قال الجويني: «مذهبُ أهلِ الحقِّ قاطبةً: أنَّ اللَّه سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيُّز والتخصُّصِ بالجهات». خلافا للكرَّامية والحَشويةِ القائلين بأن البارئ تعالى مختصٌّ بجهة فوق. «الإرشاد»: ٥٩، وانظر: «شرح لمع الأدلة» لابن التلمساني: ١٥١، و«شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ٢٥٦، ٢٥٧، و«لوامع الأفكار» لشيخ الإسلام زكريا: ٤١٠، و«رسالة =

شِمالَه، ولا أمامَه، ولا خَلْفَه.

ولو[١] كان داخلَ العالَمِ -بمعنى: أنَّه من جملة العالَمِ- لزِمَ أن يماثلَ الحوادثَ[٢]، فيلزَمُ أن يكونَ حادثًا[٣]، وهو باطلٌ؛ لِما يؤدِّي إليه من الدَّور والتَّسلسُلِ[٤]، وقال اللَّهُ

= التنزيهات» لساجقلي زاده: ٩٣.

(١) شروعٌ منه في بيان بطلان كونه تعالى داخلًا في العالم بدليلٍ من العقل وآخرَ من النقل وهو هنا القرآن العظيم.

(٢) (و): «بمعنى: أنه من جملته- لزم أن يكون من الحوادث».

(٣) لأن ما ثبت لأحد المِثلين ثبت للآخَر ضرورةً.

(٤) وهما مُحالان، وما أدَّى إلى المُحالِ محالٌ. ومعنى الدَّورِ: توقُّفُ الشيءِ على ما يتوقف عليه؛ إما بمرتبة ويسمَّى «المصرَّح»، أو بمراتب ويسمى «المضمَرَ». ومعنى التسلسل -فيما يقول شيخ الإسلام زكريا-: أن يُسندَ الممكنُ إلى علةٍ، وتلك إلى علةٍ أخرى، وهلمَّ جرًّا إلى ما لا يتناهى؛ بحيث يكون كلٌّ مما في السلسلة علةً لما بعده ومعلولًا لِما قبله. والواو في كلامه بمعنى «أو»؛ فإنه إذا كان حادثًا واحتاج ذلك الحادث إلى محدِثٍ وهكذا= تسلسل الأمرُ، وإذا توقف المحدِث الثاني على الأول= دار. ولبطلان الدور والتسلسل أدلة مبسوطة في محلِّها، وممن أطال النَّفَس في ذلك الإمامان التفتازاني (ت. ٧٩٢هـ) والشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ)، والعلامةُ الأمير (ت. ١٢٣٢هـ) في حاشيته على قول ابن الناظم على الجوهرة: «وإلا لزم الدَّورُ =

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١) [الشورى: ١١].

فبان بهذا أنَّه تعالى ليس داخلَ العالَمِ ولا خارجًا عنه بهذا المعنى المذكورِ؛ كما يقالُ: إنَّه تعالى ليس فوقَ العالَمِ ولا تحتَه(٢).

= أو التسلسلُ»، ثم جاء الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت. ١٣٠٢هـ) فألَّف رسالةً سماها «نهايةَ القصدِ والتوسُّل لفهم قولةِ الدَّور والتسلسل» شرح فيها كلَّ ما جاء في حاشية الأمير على تلك الكلمةِ. انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني: ١/ ١٦٤- ١٧١، و«شرح المواقف» للشريف: ١/ ٤٤٩- ٤٥٩، و«لوامع الأفكار» لزكريا الأنصاري: ٣٩٩- ٤٠١، و«هداية المريد»: ١/ ٣٢١، و«حاشية الأمير على شرح ابن الناظم على الجوهرة»: ٦٩- ٧٣.

(١) نَفَى عن نفسه تعالى مشابهةَ العالَم إياه؛ ففي إثبات التحيُّز له بجهةٍ من الجهات مشابَهةُ الأجسام والجواهر، وفي وصفه تعالى بالجهات قولٌ بالانحصار فيها، وفي كل ذلك إيجابُ حدوثِه وإزالةُ قِدمِه، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى. «شرح العقيدة الطحاوية» للتركستاني: ١١٠ بتصرف يسيرٍ.

(٢) وجملةُ القولِ: أنَّ كلَّ ما يدلُّ على الحوادث وعلى سِمة النقص فاللهُ يتعالى ويتقدَّس عنه. «الإنصاف» للباقلاني: ٣٩، و«لمع الأدلة» للجويني: ١٠٧.

ولا يُعترَضُ بأنَّ في ذلك رفعًا للنَّقيضين[١]؛ لأنَّا لا نسلِّمُ أنَّ الدُّخولَ والخروجَ بهذا المعنى المذكورِ نقيضان، بل هما كالفوقيَّة والتَّحتيَّةِ؛ لأنهما يرتفعان لِما مرَّ من الأدلَّة، فالحقُّ[٢] أنَّهما من قَبيل المتضايفَين[٣].

وثالثُها: «القِدمُ» ومعناه: نفيُ العَدمِ السَّابقِ على الوجود.

ورابعُها: «البقاءُ» ومعناه: نفيُ العَدمِ اللَّاحقِ للوجود، أي: نفيُ الفَناءِ عن اللَّه تعالى.

فالقِدمُ والبقاءُ سلبيَّان، لا وجوديَّان ولا ثابتان[٤]. واعتقادُ

---

(١) والنقيضان أمران أحدُهما وجوديٌّ والآخَرُ عدميٌّ؛ كالحركة واللاحركة، وحكمُهما أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان. انظر: «شرح أم البراهين» للسنوسي: ١٧٦.

(٢) (ل): «والحق».

(٣) وهما الأمران الوجوديان اللَّذان بينهما غايةُ الخلاف، ويتوقف تعقُّلُ أحدِهما على تعقل الآخَر؛ كالأبوَّة والبنوَّة، فلا يجتمعان وقد يرتفعان، وكذا يقال في الدخول والخروجِ، والفوقيَّةِ والتحتيَّة. انظر: «شرح أم البراهين» للسنوسي: ١٧٨.

(٤) أي: ليستا صفتَي نفسٍ ولا صفتَي معنًى، أشار بهذا إلى الأقوال الثلاثة المحصَّلة فيهما؛ أحدها: أنهما صفتا نفسٍ؛ بمعنى: استمرارِ الوجودِ في الأزل، وفيما لا يزال، وثانيها: أنهما صفتا =

كونِهما وجوديَّين، أو أنَّ شيئًا من بقيَّة[١] السُّلوبِ وجوديٌّ= معصيةٌ، قال المنجورُ[٢]: لم أر مَن كفَّر به.

= معنًى كالعلم والقدرةِ، وثالثها: أنهما صفتا سلبٍ كما عرَّفهما المؤلِّفُ، قال السنوسي: «وهو اختيارُ المحقِّقين من المتأخرين».

وليُعلم أن بعض مَن يعرِّف القدم باستمرارية الوجود في الماضي، والبقاء باستمرارية الوجود في المستقبل= قد يقصد به السَّلبَ؛ فإن التقيَّ المقترَح فسَّر البقاء بأنه عبارة عن دوام الوجود على وجهٍ ينتفي العدمُ اللاحقُ عليه، مع تصريحه ببطلان القول بكونه صفةَ نفسٍ أو صفةَ معنًى.

انظر: «الأسرار العقلية»: ٨٣، و«أبكار الأفكار العلوية»: ١٤٣، و«شرح العقيدة الكبرى»: ٢٤١- ٢٤٣، و«حاشية المنجور على شرح الكبرى»: ٦٩.

(١) سقط من (م).

(٢) هو أحمد بن علي بن عبد اللَّه المعروف بالمنجور، الإمام العلامة، أحد فقهاء المغرب، وصاحب الفنون العديدة في الأصول والبيان والفرائض والعروض والمنطق والتواريخ، كان رحمه اللَّه مدققا محققا فيما ينقل ويقول، من تصانيفه: «مراقي المجد في آيات السعد»، و«شرح المطول»، و«حاشية على شرح السنوسية الكبرى». توفي سنة (٩٩٥هـ).

انظر: «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» للتنبكتي: ١٤٤، و«الأعلام» للزركلي: ١/ ١٨٠.

وكذا اعتقادُ كونِها سبوتيَّةً، فالقولُ بأنَّ القِدمَ والبقاءَ صِفتا معنًى ليس بصوابٍ[١] وإنْ نُقل القولُ بذلك في القِدم عن عبد اللَّهِ بنِ سعيدٍ[٢]، وفي البقاء عن الشَّيخ

(١) ولابن التِّلِمْسانيِّ هنا كلامٌ نفيسٌ ننقله برُمَّته لأهميَّته، فإنه بعد شرحه للخلاف الذي ذكره الرازي في صفة البقاء قال: «واعلم أنَّ ترديد الخلافِ في أن صفة البقاء صفةٌ نفسيةٌ أو معنويةٌ= كلام غير محصّلٍ؛ فإنَّ معقولَ البقاء في الحادث يرجعُ إلى نسبة وجوده إلى أزمنة، وذلك مجردُ نسبةٍ، فالنِّسبُ عند المتكلمين ليست صفاتٍ نفسيةً ولا معنويةً.

ومعنى البقاءِ في حق الباري سبحانه يرجعُ إلى وجودٍ لا يطرأ عليه عدمٌ؛ فيرجع إلى صفات التقدُّس، كالقِدم فإنه يرجع إلى سلب العدم السابق؛ إذ لا نسبة لوجوده إلى الزمان بحالٍ.

وإذ آل مسمَّى البقاءِ إلى نسبةٍ في الحادث، وتقدُّسٍ في القديم= تحقَّق أنه ليس صفةً نفسيةً ولا معنويةً».

«شرح المعالم» لابن التلمساني: ٣٧٤.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، بضم الكاف وتشديد اللام، أحد أئمة علم الكلام والفقه المتقدمين، الذين صنفوا في الرد على المعتزلة، أخذ عنه داود الظاهري، وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ عنه. له من التصانيف: «الصفات» و«خلق الأفعال» و«الرد على المعتزلة». توفي في حدود سنة (٢٤٥ هـ).

انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١١/ ١٧٤، و«الوافي بالوفيات» للصفدي: ١٧/ ١٠٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» =

الأشعريِّ[(١)]، وقد رجع عنه وقال: إنَّه صفةٌ نفسيَّةٌ[(٢)]، وكلاهما[(٣)] لا يصحُّ، وقال بذلك[(٤)] في القدم أيضًا

= لابن السبكي: ٢/ ٢٩٩.

(١) وعُزي إلى المتقدمين من مشايخ الأشعرية. انظر: «مجرد المقالات»: ٢٣٧، و«الأسماء والصفات» للبغدادي: ١/ ٦٧٦، و«شرح المعالم» لابن التلمساني: ٣٧٣، و«حاشية المنجور الكبرى على شرح الكبرى»: ٧١.

والأشعريُّ هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، الإمام العَلَم الحَبر الكبير، إمام أهل السنة والجماعة، كان رحمه الله من الأئمة المجتهدين، الذين كان لهم قدمُ السَّبق في حفظ عقائد المسلمين والذَّبِّ عنها، وله من ذخائر الأعلاق: «اللمع في الردِّ على أهل الزيغ والبدع»، و«استحسان الخوض في علم الكلام»، و«مقالات الإسلاميين» وغيرها، توفي سنة (٣٢٤هـ).

أُفردت ترجمته بالتصنيف وكتب عنه العديد من الدراسات، راجع منها مثلا: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، و«أبو الحسن الأشعري» لحمودة غرابة.

(٢) وهو قول المعتزلة والقاضي الباقلاني والإمام الرازي. انظر: «شرح المعالم» لابن التلمساني: ٣٧٣، و«حاشية المنجور الكبرى على شرح الكبرى»: ٧١.

(٣) مقابله في (و): «أي: كلا قولي الشيخ الأشعري في البقاء. وقوله: «لا يصح» أي: غير صحيح في نفس الأمر، لا أن المراد: غيرُ صحيح نسبتهما للشيخ؛ لأنه قال بهما قطعا. اهـ».

(٤) أي: بأنه صفة نفسيةٌ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلافًا لظاهر كلام المنجور[١]، والقاضي السُّكْتانيِّ[٢] في «حاشيته على شرح الصُّغرى»[٣].

وقولُ الشَّيخِ الأشعريِّ وابنِ سعيدٍ بما تقدَّم ليس معصيةً؛ لأنَّ الأمرَ أوَّلًا كان خفيًّا، وأمَّا الآنَ فمعصيةٌ؛ لوضوح [٣/ ب] الحقِّ وبطلانِ غيرِه.

وخامسُها: «غِناه[٤] تعالى» أي: لا يفتقرُ إلى شيءٍ من الأشياء، فلا يفتقرُ إلى ذاتٍ يقومُ بها، وإلَّا لكان صفةً، ولا إلى فاعلٍ يخصِّصُه بالوجود، لا في ذاته، ولا في صفةٍ من صفاته، وإلَّا لكان حادثًا، تعالى اللَّهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وسادسُها: «الوحدانيَّةُ» ومعناها: أنَّه تعالى لا شريكَ له في

---

(١) انظر: «حاشية المنجور الكبرى على شرح الكبرى»: ٦٩.

(٢) هو أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن الرجراجي السُّكتاني، الإمام العلامة المالكي النظار، مفتي مراكش وقاضيها وعالمها، له شهرة ذائعة في فضائله وعلومه، وصنف التصانيف النافعة؛ منها: «حاشية على أم البراهين للسنوسي» و«النوازل والأجوبة الفقهية»، توفي بمراكش سنة (١٠٦٢هـ) وقد جاوز المئة.
انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي: ٣/ ٢٥٣، ٢٣٦، و«نشر المثاني» للقادري: ٢/ ٥٩، و«الأعلام» للزركلي: ٥/ ١٠٤.

(٣) ص: ٢٠١.

(٤) (ل) (و) (ي): «غَناؤه».

ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ أي: أنَّ ذاتَه لا يماثلُها ذاتٌ، وأنَّ صفاتِه لا يماثلُها صفاتُ غيرِه، وأنَّ ذاتَه تعالى ليست مركَّبةً من أجزاءٍ، وأنَّ كلَّ صفةٍ من صفاته تعالى لا تعدُّدَ فيها؛ فهو تعالى عالِمٌ بجميع الأشياءِ بعلمٍ واحدٍ، قادرٌ بقدرةٍ واحدةٍ، مريدٌ بإرادةٍ واحدةٍ، متكلِّمٌ بكلامٍ واحدٍ، بصيرٌ ببصرٍ واحدٍ، سميعٌ بسمعٍ واحدٍ، حيٌّ بحياةٍ واحدةٍ[(١)].

ولا يُتوهَّمُ من قولِنا: «إنَّ ذاتَه تعالى ليست مركَّبةً» أنَّها جوهرٌ فردٌ[(٢)]؛ لأنَّ ذلك مستحيلٌ على اللَّه تعالى؛ إذ الجوهرُ جِرمٌ، والجِرميَّةُ مستحيلةٌ على اللَّه تعالى، بل المرادُ

---

(١) «فنفي المماثلة في الذات يستلزم نفي الكم المنفصل في الذات، ونفي المماثلة في الصفات يستلزم نفي الكم المنفصل في الصفات، ونفي المماثلة في الأفعال يستلزم نفي الكم المنفصل في الأفعال، ونفي التركيب في الذات يستلزم نفي الكم المتصل في الذات، ونفي التعدد في الصفات -أي: نفي أن تقوم بذاته صفتان متماثلتان في الحقيقة- يستلزم نفي الكم المتصل في الصفات. ومعنى الكمِّ: العددُ». «شرح الحفيدة» للملوي: ٣٩، ٤٠، وانظر: «عمدة المريد» للقَاني: ١/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) الجوهرُ: ما يشغل فراغًا؛ بحيث يمتنع أن يحل غيرُه حيث حلَّ. فإن انتهى هذا الجوهرُ في الدقة إلى حدٍّ أنه لا يقبل الانقسام بوجهٍ فهو الجوهرُ الفردُ. انظر: «شرح العقيدة الكبرى»: ١٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نفيُ التَّركيبِ في ذاته تعالى، وأمَّا حقيقةُ ذاتِه فلا نعلمُها، كما أنَّا[١] لا نعلمُ شيئًا من حقائقِ صفاتِه.

ويسمَّى الوجودُ صفةً «نفسيَّةً»، والخمسةُ بعده صفاتٍ «سلبيَّةً».

والتَّحقيقُ: أنَّ الصِّفةَ النَّفسيَّةَ لا تُعرفُ إلَّا بالنَّقل عن الأئمَّة[٢]، وأنَّ سائرَ تعاريفِها مخدوشةٌ لا تَسلَمُ من الاعتراض[٣].

وإلى جميع ما ذُكر[٤] أشرتُ بقولي: «قِدَمْ .. بقًى، غِنًى، ووحدةٌ له انحتَمْ».

ومعنى «انحتَم»: وجب، وهو خبرٌ عن القِدم وما بعده، أي: انحتم له ما ذُكر، و«بقًى» و«غِنًى» معطوفان على «قِدمْ»

---

(١) «أنا» زيادة من (ل).

(٢) «عن الأئمة» سقط من (و) (ي).

(٣) حكى السنوسيُّ في تعريفها ثلاثة تعريفات بصيغة التمريضِ، ثم عقب قائلا: «والمحقِّقون يرون أنَّ الصفاتِ النفسيةَ لم يُعرف منها في كتب الكلام شيءٌ». انظر: «شرح العقيدة الكبرى»: ٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) (م): «وإلى جميع ذلك».

بحذف العاطفِ، والتَّقديرُ: القِدمُ والبقاءُ والغِنى والوَحدةُ انحَتَمَ له تعالى.

ويصحُّ جعلُ «انحَتَم» خبرًا عن القِدم، وما بعده خبرُه محذوفٌ؛ للعلم به؛ أي: وبقًى وغِنًى ووَحدةٌ كذلك، ويصحُّ أن يُقدَّرَ لكلٍّ ممَّا بعد القِدمِ خبرٌ.

[صفاتُ المعاني السَّبعةُ]

ثمَّ قال:

عِلْمٌ كلامٌ بصَرٌ سمعٌ حياةْ
إرادةٌ وقدرةٌ سبعُ صفاتْ

[٤/أ] يعني: أنَّ ممَّا يجبُ لله تعالى أيضًا سبعَ صفاتِ[(١)] كمالاتٍ تسمَّى «صفاتِ المعاني».

أحدُها: «العِلمُ» وهو: صفةٌ ينكشفُ بها لله تعالى أزلًا وأبدًا جميعُ الواجباتِ والجائزاتِ والمستحيلاتِ، انكشافًا لا يحتملُ النَّقيضَ بوجهٍ من الوجوه[(٢)].

---

(١) زيادة من (ل) (ي).

(٢) أي: لا يحتمل النقيض بحسب الذهن فإنه جازم به، ولا بحسب الخارج لمطابقته للواقع، ولا بحسب تشكيكِ مشكِّكٍ لأجل الثَّبات =

فخرج بقولي: «ينكشفُ بها لله تعالى أزلًا وأبدًا»: الحياةُ والقدرةُ والإرادةُ والكلامُ؛ إذ صفةُ الكلامِ لا تقتضي الانكشافَ له تعالى وإنِ اقتضت الانكشافَ[1] لغيره؛ لأنَّ الدَّليلَ ينكشفُ معه المدلولُ.

وخرج أيضًا: علمُ الحوادثِ، وسائرُ صفاتِها.

وقولي: «جميعُ الواجبات» إلى آخره= بيانٌ لِما يتعلَّقُ به العلمُ، وخرج به: السَّمعُ والبصرُ؛ فإنَّهما لا ينكشفُ بهما إلَّا الموجودُ المحقَّقُ، وأخرجناهما بِناءً على أنَّهما ليسا من العِلم[2]، وكذا يخرُجُ بهذا القيدِ ما بقي من أنواع الإدراكاتِ؛ كإدراك اللَّذائذِ والآلامِ.

[تعلُّقُ العلمِ بالموجود]

تنبيهٌ:

عُلم أنَّ التَّحقيقَ أنَّ العلمَ لا يتعلَّقُ إلَّا بموجودٍ محقَّقٍ أو

= عليه؛ فإن العلم تلزَمه أمورٌ ثلاثة: الجزم، والثبات، والمطابقة للواقع. انظر: «حاشية السكتاني على أم البراهين»: ٢٥٩.

(١) «له تعالى وإن اقتضت الانكشاف» سقط من (و).

(٢) إشارة إلى قول مَن يرى أن السمعَ والبصرَ من جنس العِلم، بيدَ أنهما لا يتعلَّقان إلا بالموجود المعيَّنِ، وهو أحدُ قولَي الأشعريِّ. انظر: «شرح المعالم» لابن التلمساني: ٣١٧.

مقدَّرٍ، ولا يتعلَّقُ بالمعدوم المحضِ من غير اعتبارِ وجودِه محقَّقًا أو[١] مقدَّرًا، فإذا وُجد أمرٌ ثمَّ عُدم فالعلمُ لا يتعلَّقُ به إلَّا باعتبار حالتِه الماضيةِ، فإن لم يكن وُجد فالعلمُ لا يتعلَّقُ به إلَّا باعتبار حالتِه الآتيةِ مقدَّرةً في الوجود، فإن كان مستحيلَ الوجودِ فالعلمُ يتعلَّقُ به على تقدير الوجودِ لو كان، فأمَّا[٢] تعلُّقُ العلمِ بالمعدوم من غير اعتبارِ وجودِه محقَّقًا أو مقدَّرًا= فذلك أمرٌ مستحيلٌ.

والفعلُ في التَّعريف[٣] لا يُقصَدُ به الزَّمانُ؛ فسقط ما يُعترَضُ به هنا[٤].

واعلم أنَّ التَّعلُّقَ من مواقفِ العقولِ، كما اختاره الشَّريفُ[٥]

---

(١) «محققا أو» سقط من (و).

(٢) (و): «وأما».

(٣) وهو قوله: «ينكشف» في تعريف العلم.

(٤) من أنَّ ذلك -كما ذكر الإطفيحي- يقتضي أن هناك وقتًا تتعلَّق به صفةُ العلم دون وقتٍ، مع أنها دائمًا متعلقةٌ لا بوقتٍ. انظر: الحواشي على «هداية المريد»: ١/ ٣٧٩، هامش (٣).

(٥) زكريا بن يحيى الإدريسي المالكي (كان حيا عام ٦٢٩هـ) تلميذ الإمام تقي الدين المقترَحِ. راجع ما كُتب عنه في دراسة كتاب «أبكار الأفكار العلوية».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شارحُ «الأسرارِ العقليَّةِ»[١] في غيرِ ما موضعٍ منه[٢]، كما أنَّ كيفيَّةَ التعلُّقِ كذلك[٣].

وثانيها: «الكلامُ» وهو: صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذاته تعالى، دالَّةٌ على جميع معلوماتِه.

فخرج بقوله: «دالَّةٌ» إلى آخره: سائرُ الصِّفاتِ.

وثالثُها ورابعُها: «البصرُ والسَّمعُ» وهما: [٤/ب] صفتان قديمتان ينكشفُ بهما له تعالى جميعُ الموجوداتِ فقط.

فخرج بقولي: «ينكشفُ بهما» الحياةُ والقدرةُ والإرادةُ.

وبقولي: «له تعالى جميعُ الموجوداتِ» الكلامُ؛ لِما مرَّ[٤].

وبقولي: «فقط» العلمُ.

وخامسُها: «الحياةُ» وهي: صفةٌ قديمةٌ لا تتعلَّقُ.

---

(١) «الأسرار العقلية في الكلمات النبوية» من تأليف الإمام تقيِّ الدين المقترَح (ت. ٦١٢هـ).

(٢) انظر: «أبكار الأفكار العلوية» للشريف الإدريسي: ١٤٦، و٢٣٩، و٢٤٢، و«حاشية السكتاني على أم البراهين»: ٢٦٥.

(٣) أي: من مُحارات العقولِ ومواقفِها كذلك.

(٤) من قوله: إنه قد خرج بقوله في تعريف الكلام: «دالة على جميع الموجودات»= سائرُ الصفات.

فخرج بقولي: «لا تتعلَّقُ» سائرُ الصِّفاتِ، ولم أَزِد لفظَ «الشَّيءِ»[١]؛ لأنَّ الشَّيءَ في الاصطلاح[٢] هو الموجودُ، فيُتوهَّمُ أنَّها تتعلَّقُ بالمعدوم.

وإن شئتَ قلتَ[٣]: هي «صفةٌ قديمةٌ تُجوِّزُ لِمَن قامت به أن يتَّصفَ بسائر صفاتِ المعاني».

فقولي: «بسائر صفاتِ المعاني» ولم أقُل: «أن يتَّصفَ بالإدراك»[٤] المرادِ به العلمُ؛ لأن الحياةَ[٥] كما هي شرطٌ في العلم شرطٌ في غيره من صفات المعاني[٦].

وبما تقدَّمَ من أنَّ الفعلَ في التَّعريف[٧] لا يُقصَدُ به الزَّمانُ،

---

(١) كما زاده السنوسي في «الصغرى»: ١٦٥، و١٧١ مع شرحه.

(٢) أي: في اصطلاح أهل السُّنة الأشاعرة. انظر: «هداية المريد»: ٢/ ١١٨٨.

(٣) في تعريف الحياة.

(٤) كما قاله السنوسي؛ فإنه عرفها بقوله: «هي صفةٌ تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك». «شرح العقيدة الصغرى»: ١٦٥.

(٥) (م): «أن يتصف بالإدراك لأن المراد بالإدراك العلمُ، والحياة».

(٦) يلزم من عدمها عدم تلك الصفات، ولا يلزم من وجودها وجودٌ ولا عدم. «شرح الحفيدة» للملوي: ٤٢.

(٧) أي: في تعريف العلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكونِ الجوازِ المرادُ به[١] هنا الأعمُّ من الوجوب= اندفع اعتراضاتٌ[٢].

وسادسُها: «الإرادةُ» وهي: صفةٌ قديمةٌ رجَّحَ[٣] بها مولانا أزلًا أحدَ الجائزَين على مُقابِلِه.

فقولي: «رجَّح بها مولانا أزلًا» إشارةٌ إلى أنَّ إرادتَه تعالى تعلَّقَت أزلًا بكلِّ ما سيكونُ، تعلُّقًا تنجيزيًّا قديمًا.

وسابعُها: «القدرةُ» وهي: صفةٌ قديمةٌ تصلُحُ لِأنْ يؤثِّرَ بها مولانا في ثبوت الجائزِ، ومن ذلك صورةُ المستحيلِ في الذِّهن؛ فقولي: «في ثبوت الجائز»[٤] ولم أقل: «في إيجاده»[٥]؛ لإدخال الوجودِ والاعتباراتِ، وإدخالِ الأحوالِ -على القول بها-؛ فإنَّ القدرةَ تتعلَّقُ بها؛ لأنَّها من الممكِنات.

---

(١) «المراد به» زيادة من (ل) (ي).

(٢) (م): «اعتراضان»، (و): «الاعتراضات».

(٣) (ل): «يرجح».

(٤) «ومن ذلك صورة المستحيل في الذهن؛ فقولي: «في ثبوت الجائز»» سقط من (ل).

(٥) كما قال السنوسي في «شرح صغرى الصغرى»: ١٦٧، و«شرح العقيدة الصغرى»: ١٥٨، و«شرح العقيدة الكبرى»: ٣٨٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولم أقل: «وإعدامِه»[(١)]؛ مرورًا على مذهب الشَّيخِ الأشعريِّ مِن أنَّ القدرةَ لا تتعلَّقُ بالإعدام[(٢)]، فإنْ أردتَّ المرورَ على مذهب غيرِه زدتَّ: «وانتفائه» وهو المعتمدُ[(٣)].

وأشرتُ بقولي: «سبعُ صفاتْ» إلى أنَّ السَّبعَ المذكوراتِ صفاتٌ موجودةٌ في نفسها، قائمةٌ بذاته تعالى؛ لأنَّ ذلك مرادُ المتكلِّمين بالصِّفات، بخلاف السُّلوبِ فإنَّها [٥/أ] أعدامٌ[(٤)]، بفتح الهمزةِ، وأمَّا إطلاقُ لفظِ «الصِّفاتِ» عليها فمجازٌ.

[الإدراكاتُ والأحوالُ]

واقتصرنا في النَّظم على هذه السَّبعِ، ولم نذكر

---

(١) كما قال السنوسي في «شرح صغرى الصغرى»: ١٦٧.

(٢) أي: الحادثة، كعدم مأكول، كما قال الطوخي. انظر: الحواشي على «هداية المريد»: ٤٢٧، هامش (١).

(٣) (ل): «المعتاد». «فإنْ أردتَّ المرورَ على مذهب غيرِه زدتَّ: «وانتفائه» وهو المعتمدُ» سقط من (و) (ي). انظر: «مجرد المقالات»: ٢٤١، و«شرح الحفيدة» للملوي: ٤١. وقد قال العلامة الأمير أيضًا: إن التحقيق خلافُ مذهب الأشعريِّ. انظر: «حاشيته على شرح عبد السلام على الجوهرة»: ٧٥، و٩٣.

(٤) جمع «عَدَمٍ» أي: نفي معنًى عن الذات؛ ولذا يقال لها: سلبيةٌ نفييَّةٌ.

الإدراكاتِ[١]؛ لأنَّ التَّحقيقَ فيها الوقفُ، كما هو مختارُ المقترَحِ[٢]، وابنِ التِّلِمْسانيِّ[٣]، والعارفِ باللَّه تعالى الإمامِ السَّنوسيِّ[٤]؛ لعدمِ ورودِ السَّمعِ بها، وعدمِ توقُّفِ العقلِ عليها.

---

(١) أي: إدراكه تعالى الملموساتِ، والمشموماتِ، والمَذوقات.

(٢) في «شرح الإرشاد»: ١/ ٢٩٩.

والمقترَح هو: الإمام تقيُّ الدين مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين، كان رأسًا في الفقه والخلاف وأصول الدين، وصنف التصانيف النافعة، وتخرَّج به خَلقٌ كثير، عاش في مصر وتفقه في الإسكندرية وولي التدريس بها، وهو جد الإمام الكبير ابن دقيق العيد لأُمِّه، من تصانيفه: «شرح الإرشاد في أصول الدين». توفي سنة (٦١٢هـ).

انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: ٨/ ٣٧٢، و«الأعلام»: ٧/ ٢٥٦.

(٣) في «شرح المعالم»: ٣٢١، و٣٧٦.

وابن التِّلِمساني هو: أبو محمد شرف الدين عبد الله بن علي الفهري المصري، كان إمامًا عظيما عالما بالفقه والأصلين، تصدَّر للإقراء بمصر، من تصانيفه النافعة: «شرح المعالم في أصول الدين»، و«شرح التنبيه» في الفقه، وغيرهما، توفي سنة (٦٤٤هـ).

انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي: ١/ ٣١٦، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهبة: ٢/ ١٠٧، والأعلام: ٤/ ١٢٥.

(٤) في «شرح العقيدة الكبرى»: ٣٠١؛ فإنه قال: «والتحقيق فيه الوقف، أي: في الإدراك، بمعنى: لا ندري أهو ثابتٌ له تعالى =

كما أنَّا لم نذكُر صفاتِ الأحوالِ، وهي صفاتٌ ثابتةٌ في الخارج، قائمةٌ بذاته تعالى، لا موجودةٌ، ولا معدومةٌ، يُعبَّرُ عنها بـ: العالِميَّةِ، والمتكلِّميَّةِ[١]، والبصَريَّةِ[٢]، والسَّمعيَّةِ[٣]، والحيِّيَّةِ، والمُريديَّةِ، والقادريَّةِ، وذلك مرادُ مَن عبَّر عنها بـ: كونه تعالى عالمًا متكلِّمًا، إلى آخرها= مرورًا[٤] على نفي الحالِ، وأنَّه لا واسطةَ بين الوجودِ

= زائدٌ على علمه، أم لا، فيُترك الجزمُ بأحد الأمرين؛ لعدم ظهور دليله».

والسنوسي هو: محمد بن يوسف بن عمر السَّنوسيُّ، نسبة لقبيلة بالمغرب، كبير علماء تِلِمسان وصالحها وزاهدها، من تصانيفه مجموعةٌ في العقائد عمَّ نفعُها المشارق والمغارب هي: «المقدمات»، و«صغرى الصغرى» الشهيرة بالحفيدة، و«العقيدة الصغرى» المعروفة بأم البراهين، و«العقيدة الوسطى»، و«العقيدة الكبرى»، وشروح هذه التآليف الخمسة، توفي رحمه الله سنة ٨٩٥هـ.

انظر: «البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» لابن مريم التلمساني: ٢٣٧، و«تعريف الخلف برجال السلف» لأبي القاسم الحفناوي: ١/ ١٧٦، و«الأعلام»: ٧/ ١٥٤.

(١) (ي): «التكلُّمية».

(٢) (و): «والبصيرية».

(٣) (و) (ي): «والسامعية».

(٤) تعليل لقوله: «لم نذكر».

والعدمِ، كما هو مذهبُ الشَّيخِ[١] الأشعريِّ، المنظومةِ هذه العقيدةُ على مذهبه، على أنَّ الأحوالَ أحقُّ بالتَّرك من الإدراكات؛ لأنَّ التَّحقيقَ في الإدراكات الوقفُ[٢]، وفي الأحوال النَّفيُ، كما قاله القاضي السُّكْتانيُّ[٣]، وقد قال في «شرح الكُبرى»[٤] في الردِّ على مَن مَنَع وجودَ الأعراضِ: «المحقِّقون أنَّ الحالَ مُحالٌ، وأنَّه لا واسطةَ بين الوجودِ والعدمِ».

واعلم أنَّه لا خلافَ أنَّه تعالى: عالمٌ، قادرٌ، مريدٌ، سميعٌ، بصيرٌ، متكلِّمٌ، حيٌّ. ونافي ذلك أو شيءٍ منه كافرٌ إجماعًا[٥]، وإنَّما الخلافُ في أنَّه: هل هذه السَّبعُ عبارةٌ عن[٦] صفاتٍ ثابتةٍ في الخارج، قائمةٍ بذاته تعالى، لا موجودةٍ ولا معدومةٍ؟ وهذا مبنيٌّ على ثبوت الحالِ[٧]، وهي: صفةٌ ثبوتيَّةٌ، لا موجودةٌ ولا

---

(١) (ل): «الإمام الشيخ».

(٢) انظر: «شرح العقيدة الصغرى»: ١٧٢.

(٣) «في حاشيته على أم البراهين»: ٢٨١.

(٤) ص: ٢٢٢.

(٥) انظر: «شرح الحفيدة» للملوي: ٤٦.

(٦) «عبارة عن» سقط من (ل).

(٧) (م): «الأحوال».

معدومةٌ، تقومُ بموجودٍ. أو هي عبارةٌ عن قيامِ صفاتِ المعاني بالذَّات، وليست بصفاتٍ زائدةٍ على صفات المعاني؟ وهذا مبنيٌّ على نفي الحالِ، وأنَّه لا واسطةَ بين الوجودِ والعدمِ، وهو التَّحقيقُ كما تقدَّم ههنا.

انتهى ما عدَّه[١] من صفات المعاني.

[تعلُّقاتُ الصِّفاتِ]

قال الإمامُ السَّنوسيُّ: «وحاصلُها أنَّها تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ:

قسمٌ لا يتعلَّقُ بشيءٍ؛ وهي: الحياةُ.

وقسمٌ يتعلَّقُ بالممكِنات فقط؛ وهي اثنتان: القدرةُ والإرادةُ.

وقسمٌ يتعلَّقُ بجميع [٥/ب] الموجوداتِ؛ وهي اثنتان أيضًا: السَّمعُ والبصرُ.

وقسمٌ يتعلَّقُ بجميع أقسامِ الحُكمِ العقليِّ[٢]؛ وهو: العلمُ والكلامُ»[٣]. انتهى كلامُه رضي اللَّه تعالى عنه.

---

(١) (م): «عُدِّد». أي: ما عده الناظم هنا من صفات المعاني، يعني: نفسَه.

(٢) (و): «وقسم بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات».

(٣) «شرح العقيدة الصغرى»: ١٧١.

- **فأمَّا القدرةُ** فلها تعلُّقٌ «صَلاحيٌّ قديمٌ» أي: كونُها يتأتَّى بها التَّأثيرُ في الممكن فيما لا يَزالُ، و«تنجيزيٌّ حادثٌ» أي: تأثيرُ اللَّهِ تعالى بها فيما لا يزالُ.

- **وأمَّا الإرادةُ** فلها تعلُّقٌ «تنجيزيٌّ قديمٌ إضافيٌّ» ومعناه: أنَّه تعالى خصَّص كلَّ شيءٍ من الممكنات في الأزل مضافًا لوقته الذي عَلم أنَّه يوجدُ فيه، و«صلاحيٌّ» اتفاقًا، وهو قديمٌ أيضًا، وقيل: لها تعلُّقٌ «تنجيزيٌّ حادثٌ»، وردَّه المحقِّقون[1].

- **وأمَّا العلمُ** فله تعلُّقٌ واحدٌ «تنجيزيٌّ قديمٌ»، ولا يصحُّ أن يكونَ له تعلُّقٌ صلاحيٌّ؛ لأنَّه يلزمُ أن يكونَ تعالى متَّصفًا بالجهل قبل التَّنجيزيِّ.

قلتُ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّا نعارضُه بالمِثل بالنِّسبة إلى الإرادة، فنقولُ: يلزمُ في الإرادة أن لَّا يصحَّ أن يكونَ لها تعلُّقٌ صلاحيٌّ؛ لأنَّه يلزمُ أن يتَّصفَ تعالى بالكراهة قبل التَّنجيزيِّ، كما في العِلم، فما كان جوابَكم في الإرادة فهو جوابُنا في العِلم من غير فَرقٍ.

وأيضًا فالاتِّصافُ فرعُ القبولِ.

---

(١) انظر: «شرح الحفيدة» للملوي: ٤٤.

فإن قيل: الانكشافُ نفسيٌّ للعلمِ.

قلنا: وكذلك التَّخصيصُ نفسيٌّ للإرادةِ.

ويجابُ بأن في التَّعبير بالصَّلاحية في العلم بشاعةً، كما في قولك: لم يَعلمِ اللَّهُ كذا، بخلاف التَّعبيرِ بالصَّلاحيَّة في الإرادة؛ فإنَّه لا بشاعةَ فيها، كما في قولك: لم يُرِدِ اللَّهُ تعالى كذا؛ قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦][(١)].

- وأمَّا السَّمعُ والبصرُ فلهما تعلُّقٌ[(٢)] «تنجيزيٌّ» وهو وقوعُ الانكشافِ، وهو على قسمين:

= «قديمٍ» وهو: رؤيتُه تعالى وسمعُه لذاتِه ولصفاتِه الوجوديَّةِ في الأزلِ، دون السُّلوبِ؛ لأنَّها عَدميَّةٌ، ودون الأحوالِ على القول بها؛ لأنَّها ثابتةٌ لا تتَّصفُ بالوجود ولا بالعدم، ودون الوجودِ والاعتباراتِ [٦/أ] بالأَوْلى.

= و«حادثٍ» وهو: رؤيتُه تعالى للحوادث.

و«صلاحيٌّ قديمٌ» وهو: صلاحيتُهما في الأزل للتعلُّقِ بالحوادث فيما لا يَزالُ[(٣)].

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (و).

(٢) (و): «تعلق واحد».

(٣) من قوله: «وحادثٍ وهو: رؤيتُه» إلى هنا سقط من (و).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وأمَّا الكلامُ فله:

= تعلُّقٌ «تنجيزيٌّ قديمٌ» على الصحيح[١]، وقال بعضُهم: وله[٢] تعلُّقٌ «صلاحيٌّ» أيضًا.

ولا ينفكُّ أحدُهما عن الآخَر، ولا يصحُّ أن يكونَ[٣] الصَّلاحيُّ قديمًا والتَّنجيزيُّ حادثًا.

= وتعلُّقٌ «تنجيزيٌّ حادثٌ» للأمرِ والنَّهيِ، وهو تعلُّقُهما بالمخاطَبِين بعد وجودِهم بصفةِ التَّكليفِ.

ودخولُ التَّذييلِ في الرَّجَز[٤] لم يُذكَر في مشهورِ كُتبِ العَروضيِّين، لكنَّ كثيرًا من المولَّدين[٥] العلماءِ استعملوه في

---

(١) انظر: «شرح الحفيدة» للملوي: ٤٦.

(٢) «على الصحيح، وقال بعضهم: وله» زيادة من (ي).

(٣) في صفة الكلام.

(٤) أي: في بحر الرَّجزِ الذي نُسجت عليه تلك المنظومةُ، والتذييلُ: زيادةُ حرفٍ ساكنٍ على آخِرِ الوتدِ المجموع (//ه) الذي في آخر التفعيلة؛ وحينئذ تصبح نونُ «مستفعلن» ألفًا لتسهيل النُّطقِ، فتصير «مستفعلان». انظر: «علم العروض والقافية» لعبد العزيز عتيق: ٤٩.

(٥) هم الذين نشأوا بعد عصور الاحتجاج، فلا يُحتجُّ بألفاظهم في اللُّغة والعربية، وأولُ الشعراءِ المولَّدين بشَّار بنِ بُردٍ (ت. ٢٣١)، وآخرُ شاعرٍ احتُجَّ بشعره هو إبراهيمُ بنُ هَرْمةَ. انظر: «العمدة» =

مَناظيمِهم الفقهيَّةِ وغيرِها؛ فتَبِعتُهم هنا وفي بعض أبياتٍ تأتي[١].

* * *

= لابن رشيق: ١/ ١٣١، و«الاقتراح» للسيوطي: ١٢٢- ١٢٣.

(١) كما في البيتين التاليين.

من قوله: «ولا ينفكُّ أحدُهما عن الآخَر» إلى قوله: «وفي بعض أبياتٍ تأتي» سقط من (و).

[المستحيلاتُ في حقِّه جلَّ وعزَّ]

ويستحيلُ ضدُّ هذه الصِّفاتْ

. . . . . /. . .

أي: كلُّ ما يُنافيها، وهو:

- العَدمُ.
- والمماثَلةُ للمُمكِناتِ.
- والحدوثُ.
- وطروُّ العدمِ.
- والافتقارُ إلى محلٍّ أو مخصِّصٍ.
- وعدمُ الوَحدةِ.
- وخروجُ أمرٍ ما عن كونه معلومًا له تعالى؛ لِما مرَّ أنَّ علمَه تعالى محيطٌ[1].
- وخروجُ أمرٍ ما عن كونه مدلولًا لكلامِه تعالى.
- وخروجُ شيءٍ من الموجودات عن كونه منكشِفًا لسمعِه تعالى وبصرِه.

---

(١) أي: بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات. راجع ص١٠٤ من هذا الشرح.

- والموتُ.

- وكونُ أمرٍ ما من الممكِنات خارجًا عن قدرته تعالى وإرادتِه.

فعُلِم أنَّه يستحيلُ عليه تعالى الجهلُ وما في معناه، كالنِّسيانِ والذُّهولِ والغفلةِ والغَشْيةِ والإغماءِ؛ لأنَّ في ذلك كلِّه خروجَ أمرٍ ما عن كونه معلومًا له تعالى، وكذا كونُ علمِه تعالى حادثًا؛ لأنَّ العلمَ الحادثَ لا يحيطُ، ولْتُعمِّمْ مثلَ ذلك[١] في باقي ما ذَكرنا من المستحيلات[٢].

تنبيهٌ:

ذكر شيخُنا[٣] ما معناه: أنَّ أمثال هذه العباراتِ لا يخفى أنَّ

---

(١) (م): «ولتفهم ذلك»، (و) (ي): «ولتفهم مثل ذلك».

(٢) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ١٨١، وما بعدها.

(٣) هو الشَّيخُ عبدُ اللهِ الكِنَكْسِي، كما أفاده العلَّامة الصبان في «حاشيته على شرح الملَّوِيِّ على السُّلَّم»: ٣٧، وكذا نبَّه عليه المؤلِّف في ختام «شرحه على نَظْمِه للمُختلَطات»: ٣٤/ أ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، برقم: ٢٨٤٥ منطق/ ١٢٩٨٤١ طنطا، حيث قال: «وما كنَّا أهلًا لسلوكِ هذه المسالكِ، وذلك من نفحاتِ سيِّدي وشيخي ومُرَبِّي رُوحي عَلَمِ الأعلامِ سيِّدي عبدِ اللَّه بن محمَّد المغربيِّ القصريِّ الكِنَكْسِيِّ» وقد أخذ عنه كثيرٌ من الشيوخ الأزهريين. انظر: «عجائب الآثارِ في التَّراجِمِ والأخبارِ»: ٢/ ١١٩.

فيها سوءَ أدبٍ -بحسب الأصلِ[١]- مع فاطرِ السَّماواتِ والأرضِ، ولو قيل لملكٍ من الملوك: أنت لستَ بفَرسٍ ولا حمارٍ ولا أعمى ولا أصمَّ إلى آخرها؛ [٦/ب] لكان ذلك[٢] كلامًا مستهجَنًا، ولغَضِبَ، واستحقَّ الواصفُ العقابَ عنده[٣]، لكن لمَّا ضاق التَّعبيرُ في هذا المقامِ، وكان يجبُ جذبُ النُّفوسِ القاصرةِ من[٤] دائرة التَّوهُّماتِ الَّتي سببُها الرُّكونُ إلى المحسوسات المشاهَدةِ= لم يكن بُدٌّ من التَّعبير بذلك؛ إزالةً للأوهامِ الفاسدةِ.

وبالجملة: فقد كلَّت الألسُنُ[٥] عن الثَّناء عليه تعالى بما يليقُ بجلاله وعظيمِ كمالِه، وعجَزَت العقولُ عن الإحاطة بوصفه وباهرِ رفيعِ جمالِه.

---

(١) «بحسب الأصل» سقط من (ي).

(٢) «ذلك» زيادة من (ل).

(٣) (و): «ذكر شيخُنا: أنَّ أمثال هذه العباراتِ فيها سوء أدبٍ مع فاطرِ السَّماواتِ والأرضِ، ألا ترى أنه لو قيل لملكٍ من الملوك: أنت لستَ بفَرسٍ ولا حمارٍ ولا أخرس ولا أصمَّ إلى آخرها؛ لكان ذلك عنده مستهجَنًا، ويغضب، ويستحقّ الواصفُ له بذلك الصغار عنده».

(٤) (م): «عن».

(٥) (ل): «الألسنة».

[الجائزاتُ في حقِّه جلَّ وعزَّ]

. . . . . .

وجائزٌ للَّهِ فِعْلُ المُمْكِناتْ

يعني: أنَّ فعلَ الممكناتِ وتركَها جائزٌ للَّه[١] تعالى، لا يجبُ عليه فعلُ شيءٍ منها، لا صلاحَ ولا أصلَحَ، ولا ثوابَ ولا عقابَ[٢]، ولا بعثَ لرُسلٍ[٣] ولا غيرَ ذلك، ولا يستحيلُ[٤].

* * *

(١) (ل): «جائز على الله».

(٢) «ولا عقاب» سقط من (م).

(٣) (م): «الرسل».

(٤) أي: كما لا يجب عليه تعالى فعلُ شيءٍ من الممكنات لا يستحيلُ ذلك عليه أيضًا. انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[براهينُ الواجباتِ والجائزاتِ في حقه جلَّ وعزَّ]

حدوثُ عالَمٍ دليلٌ للوجودْ

. . . . . .

[دليلُ الصِّفةِ النفسيَّةِ]

يعني: أنَّ الدَّليلَ على وجوده تعالى أنَّ العالَمَ حادثٌ، وكلَّ حادثٍ لا بدَّ له من مُحدِثٍ؛ ينتجُ: أنَّ العالَمَ لا بدَّ له من مُحدِثٍ[(١)].

ودليلُ الصُّغرى[(٢)]: هو أنَّ العالَمَ متغيِّرٌ، وكلَّ متغيِّرٍ حادثٌ.

وأمَّا الكبرى[(٣)] فقيل: هي ضروريةٌ لا تفتقرُ إلى دليلٍ[(٤)]،

---

(١) هذا قياسٌ من الشَّكل الأوَّلِ استوفى شرطَ إنتاجِه، وهو: إيجابُ الصُّغرى، وكليَّةُ الكبرى.

(٢) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: المقدِّمة الصغرى، وهي هنا قولُنا: «العالمُ حادثٌ».

(٣) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: المقدِّمة الكبرى، وهي هنا قولُنا: «كلُّ حادثٍ لا بدَّ له من محدِثٍ».

(٤) كما هو مذهب الفخر الرازي، انظر: «شرح معالم أصول الدين» لابن التلمساني: ١٢٨.

والصَّحيحُ[١]: أنَّها نظريَّةٌ تحصُلُ بنظرٍ قريبٍ؛ لأنَّه لو لم يكن له محدِثٌ لكان أحدُ الأمرين المتساوِيَين مساويًا لذاته راجحًا لذاتِه[٢]؛ على القول[٣] بأنَّ وجودَ الممكنِ وعدمَه مستويان[٤]، ولكان المرجوحُ راجحًا للذات[٥]؛ على القول بأنَّ عدمَه أرجحُ[٦].

---

(١) هذا ترجيح السنوسي في «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ١٩٦، تبعًا لشرف الدين ابن التلمساني في «شرح معالم أصول الدين»: ١٢٨.

(٢) (م) (ل): «للذات».

(٣) أي: «بناءً على» يعني: لكان أحد الأمرين المتساويين مساويًا لذاته راجحًا على ذاته، حال كون ذلك مبنيًّا على القول ... إلخ، وكذا يقال فيما بعده.

(٤) (م): «متساويان».

(٥) سقط من (ل) (ي).

(٦) ذكر المؤلِّف رأيين في تساوي الوجود والعدم أو عدم تساويهما؛ أولهما: أن الوجود والعدم بالنسبة إلى الممكن الحادث متساويان، وعليه فلو لم يكن هناك مُحدِثٌ مُرجِّحٌ لأحد هذين الأمرين المتساويين لكان أحدهما راجحًا لذاته، وهو محالٌ ضرورةً، وثانيهما: أن العدم أرجح وأولى من الوجود، وعليه فإن حاجة الممكن الحادث إلى المحدث في هذه الحالة أظهر؛ لئلا يصير الوجود المرجوح راجحًا بلا مُرجِّحٍ. انظر: «شرح =

[أدلَّةُ صفاتِ السُّلوبِ]

. . . . . .

لو انتفى القِدَمُ لانتفى الوجودْ

يعني: أنَّ الدَّليلَ على قِدمه تعالى أنَّه لو انتفى القِدمُ عنه[١] لكان وجودُه مستحيلًا؛ لأنَّه يكونُ حينئذٍ مفتقرًا إلى فاعلٍ، ويلزمُ أن يكونَ فاعلُه مفتقرًا إلى فاعلٍ أيضًا؛ لأنه مثلُه، ثم ينتقل الكلام إلى فاعل الفاعلِ[٢]، وهكذا أبدًا؛ فيلزَمُ[٣] التَّسلسلُ الشَّاملُ للدَّورِ[٤]؛ فيلزَمُ أن يكونَ وجودُه تعالى مُحالًا لتوقُّفه على المُحال، وما أدَّى إلى المُحال مُحالٌ.

لو انتفا البقاءُ لانتفى القِدَمْ

. . . . . .

يعني: أنَّ الدَّليلَ على بقائه تعالى أنَّه لو انتفى عنه البقاءُ

= العقيدة الكبرى للسنوسي»: ١٩٦، ١٩٧.

(١) سقط من (م).

(٢) «أيضا؛ لأنه مثلُه، ثم ينتقل الكلام إلى فاعل الفاعلِ» سقط من (ل).

(٣) (م): «ويلزم».

(٤) وذلك لأن الدورَ تسلسلٌ أيضًا، لكن في أمورٍ متناهيةٍ. انظر: «شرح العقيدة الوسطى» للسنوسي: ٢٧٣.

لانتفى عنه القِدمُ؛ لأنَّه يكونُ حينئذٍ جائزَ الوجودِ، وكلُّ جائزِ الوجودِ[١] [٧/أ] فهو مفتقرٌ إلى فاعلٍ، وكلُّ مفتقرٍ[٢] إلى فاعلٍ ليس بقديمٍ، ونفيُ قِدَمِه تعالى محالٌ؛ لِما مرَّ[٣].

. . . . . .

لو لم يكن مخالفًا جاز العَدَمْ

يعني: أنَّه لو لم يكن مخالِفًا لخلقِه لجاز عدمُه؛ لأنَّه يكونُ حينئذٍ حادثًا مثلَهم، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ أن يَسبِقَه عدمٌ، ويجوزُ أن يلحَقَه عدمٌ[٤]، وذلك مستحيلٌ في حقِّه تعالى.

لو لم يَجِبْ غَنَاؤُهُ لافتَقَرَا

. . . . . .

يعني: أنَّه لو لم يجب له تعالى الغِنى المطلقُ[٥] لافتقر إلى فاعلٍ أو ذاتٍ يقومُ بها، ولو افتقر إلى فاعلٍ لكان حادثًا؛ وهو محالٌ لِما مرَّ، ولو افتقر إلى ذاتٍ يقومُ بها لكان صفةً؛ لأنه

---

(١) «وكل جائز الوجود» سقط من (ل).

(٢) (م): «والمفتقر».

(٣) في الصفحة السابقة من هذا الشرح.

(٤) زيادة من (ل).

(٥) وهو معنى صفة القيام بالنفس.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يفتقرُ إلى ذاتٍ يقومُ بها إلا الصِّفةُ، ولو كان تعالى صفةً لزِمَ أن لَّا يتَّصِفَ بشيءٍ من الصِّفات الوجوديَّةِ كالعِلمِ والقدرةِ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تتَّصفُ بصفةٍ وجوديَّةٍ، وذلك مستحيلٌ.

وفي نسخةٍ: «لو انتفى غَناؤه لافتقرا» والمؤدَّى واحدٌ؛ لأنَّه لا يثبُتُ له تعالى من الصِّفات إلَّا ما كان واجبًا[١] له.

.....

لو لم تَجِبْ وَحْدَتُهُ لَقُهِرَا

يعني: أنَّه لو لم يكن الحقُّ تعالى واحدًا في ذاته وصفاتِه وأفعالِه لكان مقهورًا؛ لأنَّه لو وُجد معه شريكٌ في الألوهيَّة أو في الأفعال، والحالُ أنَّه يجبُ عمومُ تعلُّقِ قدرةِ الإلهِ وإرادتِه لكلِّ ممكنٍ= لَلَزِمَ[٢] عجزُ الإلهِ وقهرُه؛ لأنَّ مَن لم تنفُذ قدرتُه مقهورٌ، ويلزَمُ عجزُ الآخَرِ؛ لِتماثُلِهما. وفي نسخةٍ: «لو انتفَت وَحْدَتُهُ لَقُهِرَا» والمؤدَّى واحدٌ أيضًا[٣].

---

(١) (و): «ما هو واجب».

(٢) جواب قوله: «لو وُجد».

(٣) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٠٩-٢١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[أدلَّةُ صفاتِ المعاني]

ثمَّ قال:

لو انتفى عِلْمٌ إرادةٌ حياتْ
وقدرةٌ ما كانتِ المُمكِناتْ[١]

يعني: أنَّه لو لم يجب له تعالى هذه الصِّفاتُ لَما كان -أي: وُجد- شيءٌ من المخلوقات؛ لأنَّه يستحيلُ وجودُ شيءٍ من المخلوقات مع عدم [٧/ ب] شيءٍ من هذه الصِّفاتِ[٢].

وفي الكلامِ بصرٍ والسَّمعِ
اعتَمَدَتْ على الدَّليلِ السَّمعيْ

أشرتُ بذلك[٣] إلى ما عليه المحقِّقون[٤] من الاعتماد في

---

(١) (م) (و): «المكوَّنات».

(٢) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٢٤.

(٣) سقط من (م).

(٤) انظر: «الأربعين في أصول الدين» للرازي: ١/ ٢٣٦، و«المواقف» للإيجي: ٤٨٦، وهو خلاف ما عليه بعض المتكلمين من أهل السنة، حيث أثبتوه بالدليل العقلي، باعتباره لازمًا من لوازم صفة الحياة، كما عليه الشيخ أبو الحسن الأشعري في «اللمع»: ١٢٨، والباقلاني في «التمهيد»: ٢٦، ٢٧، وكما ذكره الشهرستاني في «نهاية الإقدام»: ٣٤١، إلا أنه إذا كان الدليل =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذه الثَّلاثةِ على الدَّليل السَّمعيِّ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وأمَّا الاستدلالُ عليها بالدَّليل العقليِّ[١]، وهو: أنَّه لو لم يتَّصف بها لاتَّصَف -لكونِه حيًّا[٢]- بأضدادها التي هي نقائصُ، والنَّقصُ عليه تعالى محالٌ= فهو ضعيفٌ[٣]؛ لأنَّ ذاتَه تعالى لم تُعرَف حتى يُحكَمَ عليه تعالى عند عدمِ اتِّصافِه بها أنَّه يتَّصِفُ بأضدادها، وأنَّها نقائصُ في حقِّه تعالى، لكنَّه[٤] يقوِّي الدَّليلَ السَّمعيَّ[٥].

= على إثبات كونه تعالى سميعًا بصيرًا هو الدليل السمعي حيث إن القرآنَ واردٌ بإثباتهما، فإنَّ الدليلَ على إثبات كونه تعالى متكلِّمًا هو الإجماع، سواءٌ كان هذا الإجماع هو إجماع الأمة على إطلاق لفظ المتكلم عليه تعالى كما هو عند الرازي في: «الأربعين في أصول الدين»: ١/ ٢٤٧، أو إجماع الأنبياء والرسل على ذلك، وتواتر ذلك عنهم كما هو عند الإيجي في «المواقف»: ٤٨٧.

(١) انظر: «أبكار الأفكار» للآمدي: ١/ ٤٠٢.

(٢) «لكونه حيا» زيادة من (ل).

(٣) جواب قوله: «وأما الاستدلال».

(٤) أي: الدليل العقلي.

(٥) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٢٦، ٢٢٧، و«عملة =

[دليلُ الجائزاتِ في حقه جلَّ وعزَّ]

لو لم يجُز فعلٌ لِمُمكِنٍ[١] لَزِمْ

قَلْبُ حقيقةِ جوازٍ قد[٢] عُلِمْ

يعني: أنَّه لو لم يجُز فعلُ المُمكناتِ لله تعالى؛ بأنْ وجب عليه عقلًا كما أَوجبَت المعتزلةُ[٣] الصَّلاحَ والأصلحَ[٤]، أو استحال عقلًا كما أحالَتِ البَراهمةُ بعثةَ الرُّسلِ[٥]= لَلَزِم عليه قلبُ حقيقةِ «جوازِ الصَّلاحِ والأصلحِ» مثلًا برجوعهما إلى الوجوب، وقلبُ حقيقةِ «جواز بعثة الرُّسلِ» مثلًا برجوعها إلى الاستحالة؛ وذلك محالٌ[٦].

= المريد» للقَاني: ١/ ٤٦٥، ٤٦٦.

(١) (ل) (ي): «فعل الممكن».

(٢) (ل)، (م): «جوازًا قد»، (ي): «لجائز».

(٣) (ي): «المعتزلة له».

(٤) انظر: «مقالات الإسلاميين» للشيخ أبي الحسن الأشعري: ٢٤٧، و«المجموع في المحيط بالتكليف» لابن متويه: ٢/ ٣٦٠.

(٥) وذلك أن في العقل -عندهم- مندوحةً عنه، فابتعاثهم عبثٌ، انظر: «التمهيد» للباقلاني: ١٠٤، و«العقيدة النظامية» للجويني: ٦١.

(٦) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٢٨، ٢٢٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الجائزات عند أهلِ الحقِّ[١]: رؤيةُ المخلوقِ[٢] لله تعالى على ما يليقُ به؛ لقولِه جلَّ وعزَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣][٣]، وإثابةُ المُطيعِ؛ لأنَّه لا حقَّ لأحدٍ على مولانا تبارك وتعالى[٤].

و«حقيقةِ» مضافٌ إلى «جواز»، وفي نسخةٍ: «لجائزٍ» فيكونُ لفظُ «حقيقة» منوَّنًا.

---

(١) انظر: «شرح صغرى الصغرى» للسنوسي: ١٨٣، ١٨٤.

(٢) (ل): «المخلوقات».

(٣) وقد خالف في هذه المسألة جمع من الفرق الإسلامية، منهم: الفلاسفة والمعتزلة والخوارج والكرامية والحشوية من الحنابلة وطوائف من الزيدية وطوائف من الكرامية. انظر: «مقالات الإسلاميين» للشيخ أبي الحسن الأشعري: ٢١٦، و«شرح معالم أصول الدين» لشرف الدين ابن التلمساني: ٣٨١.

(٤) وممن خالف في ذلك: الماتريدية والمعتزلة، على فرق شاسع بينهما، فقد منع الماتريدية من تعذيب الطائع وإثابة العاصي ليس بمعنى أنه تعالى يجب عليه تركه كما هو قول المعتزلة، بل بمعنى أنه سبحانه يتعالى على ذلك؛ لأنه غير لائق بحكمته، فهو من باب التنزيهات عندهم، وقد نص الله تعالى على قبحه، قال عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١]. انظر: «المسامرة في شرح المسايرة» للكمال بن أبي شريف: ٢/ ٥٨.

[الواجباتُ والمستحيلاتُ والجائزات في حقِّ الرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام]

ثم قال:

صِدقٌ أمانةٌ وتبليغٌ يَجِبْ
للرُّسْلِ يسْتحيلُ ضدٌّ كالكَذِبْ

أي: يجبُ للرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام ثلاثةُ كمالاتٍ:

أوَّلُها: «الصِّدقُ» فلا يقعُ منهم كذبٌ لا عمدًا إجماعًا، ولا سهوًا عند المحقِّقين، لا قبل النُّبوَّةِ ولا بعدها(١).

وثانيها: «الأمانةُ» وهي: تركُ المحرَّمِ والمكروهِ؛ فلا [٨/أ] يقعان منهم لا قبلَ النُّبوَّةِ ولا بعدها، لا عمدًا ولا سهوًا، هذا هو التَّحقيقُ، وخلافُه باطلٌ(٢).

---

(١) ذهب الأستاذ أبو إسحاق وكثير من الأئمة إلى امتناع وقوع الكذب منهم عليهم الصلاة والسلام، غلطًا كان أو نسيانًا، لكن ذهب القاضي الباقلاني إلى جواز وقوع ذلك منهم. انظر: «أبكار الأفكار» للآمدي: ٤/ ١٤٤.

(٢) هذا هو قول السنوسي، كما في «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٤٤، لكن في المسألة خلافٌ واسعٌ وتفصيلاتٌ شتى عند جمهور =

وثالثُها: تبليغُ كلِّ ما أمرهم اللَّهُ بتبليغه[(١)].

ويستحيلُ في حقِّهم عليهم الصلاة والسلام أضدادُ هذه الثَّلاثةِ:

- فضدُّ الصِّدقِ: الكذبُ.
- وضدُّ الأمانةِ: الخيانةُ.
- وضدُّ التَّبليغِ العامِّ: الكتمانُ لشيءٍ[(٢)] أُمِروا بتبليغه، سواء كان عمدًا أو سهوًا[(٣)].

ما ليس نقصًا جائزٌ في حقِّهمْ

. . . . . .

= المتكلمين من المتقدمين؛ حيث جوَّزَ أكثرهم وقوع شيء من المعاصي منهم على سبيل السهو والنسيان، والكلام في ذلك - خاصة فيما ليس بكبيرة- إنما هو من باب الظنون والاجتهاداتِ، ولا يرقى إلى درجة القطعِ؛ كما ذكره الآمدي في «أبكار الأفكار»: ٤/ ١٤٧، بعدما أورد تفصيل ذلك الخلاف.

(١) انظر: «عمدة المريد» للقاني: ٢/ ٧٨٥-٧٩٦، و«شرح صغرى الصغرى» للسنوسي: ١٨٧-١٩٣.

(٢) (م): «لما»، (و) (ي): «وضد التبليغ العام بجميع ما أمروا بتبليغه: عدمُ التبليغ لشيء مما».

(٣) «سواء كان» ليس في (ل) (و) (ي).

أي: يجوزُ في حقِّهم عليهم الصلاة والسلام ما ليس نقصًا من الأعراض البشريَّةِ؛ كالمرض، والجوعِ، والفقرِ ظاهرًا مع الغِنى باللَّه تعالى، والأكلِ، والشُّربِ، والنِّكاحِ، والنِّسيانِ بعد التَّبليغِ وفيما لم يُؤمَروا بتبليغِه[١]، ونومِ أعيُنِهم دون قلوبِهم، ولا التفاتَ لِما ذكره جهلةُ المؤرِّخين والمفسِّرين من وصف[٢] بعضِ الأنبياءِ ببعض النَّقائصِ[٣].

* * *

(١) أما النسيان فيما أمروا بتبليغه فيستحيل على الرسل عليهم الصلاة والسلام. انظر: «شرح صغرى الصغرى» للسنوسي: ١٩٢، ١٩٣.

(٢) (م) (ل) (ي): «وصفهم».

(٣) انظر: «شرح صغرى الصغرى» للسنوسي: ٢٠٦، و«عمدة المريد» للَّقاني: ٢/ ٧٨٧، وما بعدها.

[أدلَّةُ الواجباتِ والمستحيلاتِ والجائزاتِ في حقِّ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام]

. . . . . .

مـعـجـزةٌ دلـيـلُـنـا لـصِـدقِـهـمْ

أي: الدَّليلُ على وجوب صدقِهم عليهم الصلاة والسلام المعجزةُ؛ لأنَّها نازلةٌ منزِلةَ قولِ اللَّهِ تعالى لمدَّعي الرِّسالةِ: أنت رسولي، أو[١]: صدقتَ في كلِّ ما تُبلِّغ عنِّي[٢].

ثم قال[٣]:

والـلَّـهُ آمِـرٌ بـالاقـتِـدا بـهـمْ

فـتَـنـتَـفـي خـيـانـةٌ كـكَـتْـمِـهـمْ

يعني: أنَّ الدَّليلَ على استحالة الخيانةِ عليهم أنَّ اللَّهَ تعالى أمرنا[٤] بالاقتداء بهم مطلقًا؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ

---

(١) (م): «و».

(٢) «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٣٥.

(٣) «ثم قال» ليس في (ل) (ي).

(٤) (م) (ل): «أمر».

﴿فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إلى غير ذلك.

فلو جازت منهم معصيةٌ لكُنَّا مأمورين بها، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨] وبمِثل هذا يُستدلُّ على استحالة كتمانِ ما أُمروا بتبليغه؛ لأنَّهم لو كَتموا ما أُمروا بتبليغه لخالَفوا الأمرَ، وذلك معصيةٌ.

قال في «شرح الكبرى»[(١)]: «وبهذا -يعني: بما تقدَّم من الدَّليل على عصمتهم- تَعرِفُ عدمَ جوازِ وقوعِ المكروهِ منهم، والحقُّ أنَّ أفعالَهم دائرةٌ بين الوجوبِ والنَّدبِ والإباحةِ، وليس وقوعُ المباحِ منهم كوقوعِه من غيرهم -وهو أن يقعَ منهم بحسَبِ [٨/ب] مقتضى الشَّهوةِ- بل لعظيم معرفتِهم باللَّه تعالى، وخوفِهم منه، واطِّلاعِهم على ما لم يطَّلِع عليه غيرُهم= لا يصدُرُ[(٢)] منهم المباحُ إلَّا على وجهٍ يصيرُ في حقِّهم طاعةً لله تعالى وقربةً؛ كقصدِهم تشريعَه، أو التقوِّي به على طاعةِ اللَّهِ تعالى، ونحوِ ذلك ممَّا يليقُ بمقاماتهم الرَّفيعةِ.

---

(١) ص: ٥٧٥.

(٢) هذا معلَّلٌ لقوله: «لعظيم معرفتهم» إلخ.

وإذا كان أهلُ المراقَبةِ من أولياء اللَّهِ تعالى بلَغُوا من الخوف منه تعالى، ورسوخِ المعرفةِ، ما منَعَهم أن تصدُرَ منهم حركةٌ أو سكونٌ في غير رضاه تعالى؛ فكيف بأنبيائه ورسلِه صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين؟! والحمدُ لله ربِّ العالمين». انتهى.

تواترٌ دليلُ ما يجوزُ

. . . . . .

يعني: أنَّ الدَّليلَ على جواز ما ليس بنقصٍ في حقِّهم أنَّه نُقل إلينا وقوعُه بهم، قال في «الصُّغرى»[1]: «إمَّا لتعظيم أجورِهم، أو للتَّشريعِ، أو للتسلِّي عن الدُّنيا والتَّنبيهِ لخِسَّةِ قَدرِها عند اللَّهِ تعالى، وعدمِ رضاه تعالى بها دارَ جزاءٍ لأوليائه باعتبار أحوالِهم فيها عليهم الصلاة والسلام».

* * *

(١) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٤٧.

[اندراجُ جميعِ العقائد في كلمتي الشهادة]

. . . . . .

وكِلْمَتا شَهادةٍ تَحوزُ

لِما مَضى كما السَّنُوسِيْ شَرَحَا

واختم بها تفاؤلًا أنْ تَربَحَا

يعني: أنَّ كَلمتي الشَّهادةِ تَجمعُ جميعَ العقائدِ الماضيَةِ، وبيانُ ذلك: أنَّ «إلهًا» اسمٌ جامعٌ لجميعِ الصِّفاتِ؛ لأنَّ معنى «الإلهِ»: المستغني عن كلِّ ما سواه المفتقِرُ إليه كلُّ ما عداه، فاستغناؤه -كما ذكره الإمامُ السَّنوسيُّ في «الصُّغرى»[1]- «يوجبُ له: الوجودَ، والقِدمَ، والبقاءَ، والمخالَفةَ للحوادثِ، والقيامَ بالنَّفس، والتَّنزُّهَ عن النَّقائص، ويدخُلُ في ذلك: وجوبُ السَّمعِ له تعالى والبصرِ والكلامِ؛ إذ لو لم تجب له هذه الصِّفاتُ لكان محتاجًا إلى المُحدِثِ، أو المحلِّ، أو مَن يدفعُ [٩/أ] عنه النَّقائصَ.

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الصغرى» للسنوسي: ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤-٢٨٦.

ويؤخذُ منه: تنزُّهُه تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامِه؛ وإلَّا لزم افتقارُه تعالى إلى ما يحصِّلُ غرضَه؛ كيف؟! وهو جلَّ وعلا الغنيُّ عن كلِّ ما سواه.

وكذا يؤخذُ منه أيضًا: أنَّه لا يجبُ عليه تعالى فعلُ شيءٍ من الممكنات ولا تركُه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيءٌ منهما عقلًا كالثَّواب مثلًا لكان جلَّ وعزَّ مفتقرًا إلى ذلك الشَّيءِ ليتكمَّلَ به؛ إذ لا يجبُ في حقه تعالى إلَّا ما هو كمالٌ له؛ كيف؟! وهو جلَّ وعلا الغنيُّ عن كلِّ ما سواه[1].

وافتقارُ كلِّ ما سواه إليه جل وعزَّ يوجِبُ له تعالى: الحياةَ، وعمومَ القدرةِ، والإرادةِ، والعلمِ؛ إذ لو انتفى شيءٌ من هذه لَمَا أمكن أن يوجدَ شيءٌ من الحوادث، فلا يفتقرُ إليه جلَّ وعزَّ شيءٌ؛ كيف؟! وهو الَّذي يفتقرُ إليه كلُّ ما سواه.

ويوجِبُ له أيضًا: الوحدانيَّةَ؛ إذ لو كان معه تعالى ثانٍ في ألوهيَّته لَمَا افتقر إليه شيءٌ؛ للزوم عجزِهما حينئذٍ؛ كيف؟! وهو جلَّ وعلا الَّذي يفتقرُ إليه كلُّ ما سواه.

ويؤخذُ منه أيضًا: حدوثُ العالَمِ بأَسْره؛ إذ لو كان شيءٌ منه

---

(١) من قوله: «وكذا يؤخذ منه أيضًا» إلى هنا= مكرَّر في (ل).

قديمًا لكان ذلك الشَّيءُ مستغنيًا عنه تعالى؛ كيف؟! وهو جلَّ وعزَّ الذي يجبُ أن يفتقرَ إليه كلُّ ما سواه.

ويؤخذُ منه أيضًا: أنْ لا تأثيرَ لشيءٍ من الكائنات في أثرٍ ما؛ وإلَّا لزم أن يستغنيَ ذلك الأثرُ عن مولانا جلَّ وعزَّ؛ كيف؟! وهو تعالى الَّذي يفتقرُ إليه كلُّ ما سواه عمومًا وعلى كلِّ حالٍ.

هذا إنْ قدَّرتَ أنَّ شيئًا من الكائنات يؤثِّرُ بطَبْعِه[(١)]، وأمَّا إنْ قدَّرتَه مؤثِّرًا بقوَّةٍ جعلها اللَّهُ تعالى فيه[(٢)] -كما يزعمُه كثيرٌ من الجهلة- فذلك محالٌ أيضًا؛ لأنَّه يصيرُ [٩/ب] حينئذٍ مولانا جلَّ وعزَّ مفتقرًا في إيجاد بعضِ الأفعالِ إلى واسطةٍ، وذلك محالٌ أيضًا؛ لِما عَرفتَ قبلُ من وجوب استغنائه جل وعزَّ عن كلِّ ما سواه». انتهى.

فقد بان لك اندراجُ جميعِ العقائدِ -أعني: الأقسامَ الثَّلاثةَ الَّتي يجبُ على كلِّ مكلَّفٍ[(٣)] معرفتُها- وهو: ما يجبُ في حقِّه تعالى، وما يستحيلُ، وما يجوزُ= في «إله»[(٤)]، و«إله» جزءٌ من

---

(١) وهو مذهب الفلاسفة.

(٢) وهو مذهب القدرية، انظر: «شرح العقيدة الكبرى» للسنوسي: ٤٤٠.

(٣) (م): «على المكلف».

(٤) متعلِّقٌ بقوله: «اندراج» يعني: فقد بان لك اندراجُ جميعِ العقائد =

«لا إلهَ إلَّا اللَّهُ»، والاندراجُ في الجزء يستلزمُ الاندراجَ في الكلِّ، وهذا[١] معنى قولِ الإمامِ السَّنوسيِّ[٢]: «فقد بان لك تضمُّنُ قولِ لا إلهَ إلَّا اللَّهُ للأقسامِ الثَّلاثةِ». وقولِه أوَّلًا[٣]: «ويجمعُ معانيَ هذه العقائدِ كلِّها» إلى آخره.

فإن قلتَ: أمَّا كونُ الافتقارِ العامِّ يُوجِبُ عمومَ التَّعلُّقِ للقدرةِ[٤] والإرادةِ فواضحٌ، وأمَّا كونُه يوجبُ عمومَ التعلُّقِ للعلمِ[٥] فقد يُمنَعُ[٦] بأنَّ الافتقارَ إنَّما يوجبُ العلمَ بالمفتقِرات، وتبقى الواجباتُ والمستحيلاتُ، والمطلوبُ إثباتُ العلمِ المحيطِ بجميع الأمورِ للَّه تعالى.

قلتُ: هو[٧] يوجبُ العلمَ بالمفتقِرات، وهذا العلمُ يجبُ

= في كلمة «إله».

(١) «هذا» سقط من (م).

(٢) في «الصغرى». انظر: «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٩٢.

(٣) في «الصغرى». انظر: «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٥٧.

(٤) (م) (و) (ي): «تعلق القدرة».

(٥) (م) (و) (ي): «تعلق العلم».

(٦) المنع: طلب الدليل على مقدمة معينة. وقد يكون مجردًا عن السند (المستند)، أو يكون مع السند كما هو الحال هنا. انظر: «شرح على رسالة الآداب للكلنبوي» لحسن باشا زاده: ٢٨.

(٧) زيادة من (ل).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن يكونَ عامًّا لها ولغيرها؛ لأنَّه لو اختصَّ ببعض ما يصلُحُ له لانقلَبَ الجائزُ مستحيلًا، وللزِمَ افتقارُه إلى مخصِّصٍ؛ فيؤدِّي إلى نفيه، فلا يوجدُ شيءٌ من الحوادث، فلا يفتقرُ إليه جلَّ وعزَّ شيءٌ؛ كيف؟! وهو الَّذي يجبُ أن يفتقرَ إليه كلُّ ما سواه، فاشدُد على هذا الجوابِ يدَ الضَّنينِ.

فإن قلتَ: هل المنفيُّ في «لا إلهَ إلَّا اللَّهُ» المعبودُ بحقٍّ، أو المعبودُ بباطلٍ؟

قلتُ: هذه المسألةُ وقع فيها مناظرةٌ[(١)] بين سيِّدي عبدِ اللَّهِ الهبطيِّ[(٢)] وسيِّدي محمَّدٍ اليِسْتِتْنِيِّ[(٣)] شيخِ [١٠/أ] المَنجُورِ.

---

(١) ذكر أحداث هذه المناظرة وما جرى فيها: تلميذُ الهبطيِّ، ابنُ عسكر في: «دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر»: ٩-١١.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد الهبطي (ت. ٩٦٣هـ) إمامٌ عارف ومُحقِّقٌ بارع، له مؤلفات نافعة، انظر: «درة الحجال» للمكناسي: ٣/ ٦٠، و«دوحة الناشر» لابن عسكر: ٧، و«طبقات الحُضَيْكي»: ٥٥٦، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف: ١/ ٤١١، و«الأعلام» للزركلي: ٤/ ١٢٨.

(٣) كذا ضبطه ناسخ (ي) بالحروف؛ خشية التصحيف.
وهو أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليِسْتِتْني، أو اليِسيْتْني، أو اليسيتْنى (ت. ٩٥٩هـ) العلَّامة المُتكلِّم النَّظَّار، =

فالأوَّلُ قال: النَّفيُ إنما يتسلَّطُ على الآلِهةِ المعبودةِ بحقٍّ، وظاهرُ كلامِ السَّنوسيِّ(١) معه، وانتصر له شيخُ شيخِنا العلَّامةُ اليُوسيُّ(٢)، وألَّف في ذلك مجلَّدًا ضخمًا(٣).

والثَّاني قال: النَّفيُ إنَّما يتسلَّطُ على الآلهة المعبودةِ بباطلٍ؛ تنزيلًا لها منزلةَ العدمِ، وذكر السُّكتانيُّ في «حواشي الصُّغرى»(٤) أنَّه صحيحٌ؛ لِجَريِه على الأسلوب البيانيِّ(٥).

= صاحب المؤلفات المُحرَّرة، انظر: «درة الحجال» للمكناسي: ٢/ ٢٠١، و«دوحة الناشر» لابن عسكر: ٥٨، و«فهرسة المنجور»: ٢٩، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي: ٥٩٤، و«الأعلام» للزركلي: ٦/ ٦.

(١) ونصُّ كلامه أن المنفيَّ: «كل فرد من أفراد حقيقة الإله غير مولانا جلَّ وعزَّ». «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٧٥.

(٢) هو نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود، فقيه مالكي أديب، يُنعَتُ بغزاليِّ عصرِه (ت. ١١٠٢هـ). انظر: «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني: ٤/ ١١٥٤ - ١١٦١، و«الأعلام» للزركلي: ٢/ ٢٢٣.

(٣) هو كتاب «مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص»، وهو مطبوعٌ.

(٤) ص: ٥٥٢.

(٥) فإن في كلمة التوحيدِ قصرَ صفةٍ وهي الألوهية، على موصوفٍ وهو اللَّه، قصرًا إضافيًّا، أي: بالنسبة إلى المعبودات الباطلة، وفيه قد يُجعل ما يكون القصرُ بالإضافة إليه منزَّلًا منزلةَ العدم على سبيل المبالغةِ. انظر: «حاشية الدسوقي على مختصر المعاني»: ٢/ ٢٢٤.

وقد استدلَّ كلٌّ منهما بأدلَّةٍ يُخرِجُنا جلبُها عن المقصود من الاختصار.

وحاصلُ التَّحقيقِ في المسألة: أنَّ الحقَّ مع الشَّيخِ الهبطيِّ، والدَّليلُ على ذلك على وجه الاختصارِ، على[١] ما قرَّره شيخُنا نقلًا[٢] عن شيخه المذكورِ: أنَّ المعبودَ بباطلٍ له وجودٌ في نفسه[٣] في الخارج ووجودٌ في ذهن المؤمنِ بوصفِ كونِه باطلًا، ووجودٌ في ذهن الكافرِ بوصفِ كونِه حقًّا؛ فهو من حيث وجودُه في الخارج في نفسه لا يُنفَى؛ لأنَّ الذَّواتِ لا تُنفى، وكذا من حيث وجودُه في ذهن المؤمنِ؛ أي: من حيث كونُه معبودًا بباطلٍ لا يُنفى؛ إذ كونُه معبودًا بباطلٍ أمرٌ حقٌّ لا يصحُّ نفيُه، وإلَّا كان كذبًا، وإنما يُنفى من حيث وجودُه في ذهن الكافرِ؛ أي: من حيث وجودُه في ذهنه بوصفِ كونِه معبودًا بحقٍّ، فالمعبوداتُ الباطلةُ لم تُنفَ إلَّا من حيث كونُها معبودةً بحقٍّ، فلم يُنفَ في «لا إلهَ إلَّا اللَّهُ» إلَّا المعبودُ بحقٍّ غيرُ اللَّهِ تعالى؛ فصحَّ كلامُ الشَّيخِ الهبطيِّ، وتوجَّهَت اعتراضاتُه على الشيخ اليِسْتِّنِي.

---

(١) (ل): «وعلى».

(٢) زيادة من (ل).

(٣) «في نفسه» زيادة من (م).

وقولُنا: «محمَّدٌ رسولُ اللَّهِ» ﷺ يدخُلُ فيه -كما ذكره الإمامُ السَّنوسيُّ[١] [١٠/ب] أيضًا- «الإيمانُ بسائر الأنبياءِ، والملائكةِ عليهم الصلاة والسلام، والكتبِ السَّماويَّةِ، واليومِ الآخِرِ؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميعِ ذلك كلِّه.

ويؤخذُ منه: وجوبُ صدقِ الرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام، واستحالةُ الكذبِ عليهم؛ وإلَّا لم يكونوا رسلًا أُمناءَ لمولانا العالِمِ بالخفيَّات جلَّ وعزَّ، واستحالةُ فعلِ المنهيَّات كلِّها؛ لأنَّهم عليهم الصلاة والسلام أُرسلوا ليُعلِّموا الخلقَ بأقوالهم وأفعالِهم وسكوتِهم، فيلزمُ أنْ لا يكونَ في جميعها مخالَفةٌ لأمرِ مولانا جلَّ وعزَّ الذي اختارهم على جميع الخلقِ، وأمَّنهم على سرِّ وحيِه.

ويؤخذُ منه أيضًا: جوازُ الأعراضِ البشريَّةِ الَّتي لا تؤدِّي إلى نقصٍ في مراتبهم العَليَّةِ[٢] عليهم الصلاة والسلام؛ إذ ذاك لا يقدحُ في رسالتهم وعلوِّ منزلتِهم عند اللَّهِ تعالى، بل ذلك ممَّا يزيدُ فيها.

---

(١) في «الصغرى». انظر: «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٩٣-٢٩٥.

(٢) (و): «العلية عليهم» وكتب مقابله: «متعلِّقة بجواز، وعليهم الثاني خبر مقدم عن الصلاة والسلام، أي: هما كائنان عليهم».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد اتَّضَح لك تضمُّنُ كلمتي الشَّهادةِ -مع قلَّةِ حروفِها- لجميعِ ما يجبُ على المكلَّفِ معرفتُه من عقائدِ الإيمانِ، في حقِّه[١] تعالى، وحقِّ رسلِه عليهم الصلاة والسلام، ولعلَّها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرعُ ترجمةً على ما في القلب من الإسلام، ولم يَقبَل من أحدٍ الإيمانَ إلَّا بها؛ فعلى العاقلِ أن يُكثِرَ من ذِكرِها مستحضِرًا لِما احتوَت عليه من عقائدِ الإيمانِ، حتَّى تمتزجَ مع معناها بلحمه ودَمِهِ؛ فإنَّه يَرى لها من الأسرار والعجائبِ إن شاء اللَّه تعالى ما لا يدخلُ تحت حصرٍ». انتهى.

وقولي: «وكِلْمتا شهادةٍ تحُوزُ» بالإفراد، ولم أقل: «تحوزانِ»؛ لأنَّ ذلك جائزٌ في كلِّ [١١/أ] اثنين لا يَغْنَى -بفتح الياء- أحدُهما عن[٢] الآخَرِ؛ كالعينين والأُذنين[٣]؛ كقوله[٤]:

---

(١) (م): «حق الله».

(٢) (ي): «لا يغنيا -بفتح الياء- أحدهما على».

(٣) انظر: «البحر المحيط في التفسير» لأبي حيان: ٨/ ٣٠٢.

(٤) من الهزج، وهو من شعر امرئ القيس، كما في «ديوانه» بشرح السندوبي: ١٩٨.

لِمَن زُحلوقةٌ[١] زُلُّ
بها العينانِ تنهلُّ[٢]

وربَّما تعاقبا وإن لم يكونا ممَّا ذُكر[٣]؛ قال تعالى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وقال الشَّاعرُ[٤]:

إنَّ شرخَ الشبابِ[٥] والشعرَ الأسـ
ـودَ ما لم يُعاصَ[٦] كان جُنُونَا[٧]

---

(١) الزحلوقة: هي آثار تزلُّجِ الصبيان من عالي التلِّ إلى أسفلِه، وهي بالقاف لغة تميم، وبالفاء لغة أهل العالية من نجد، كما ذكره السندوبي.

(٢) محلُّ الشاهدِ في قوله: «تنهلُّ» فإنه لم يقل: «تنهلَّان» مع عود الضَّميرِ على «العينان»؛ لأنه لتلازُمِ العينين أَخبَر عنهما إخبارَ الواحدِ. انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان: ٥/ ٢١٣، و«ارتشاف الضَّرَب» له: ٣/ ١٢٩٢.

(٣) أي: لا يكونان مما لا يغني أحدُهما عن الآخر.

(٤) من بحر الخفيف، وهو من شعر حسان بن ثابت، كما في «ديوانه» بشرح البرقوقي: ٤١٣.

(٥) شرخُ الشَّبابِ: أوَّلُه وقوَّتُه ونضارتُه، كما في «شرح ديوانه».

(٦) (م): «يعانها». وكتب مقابله في (و): «أي: يخالَف، بفتح اللام».

(٧) محلُّ الشاهد في قوله: «يُعاصَ» فإنه كان الوجه أن يقال: «يُعاصَيَا» بإسناد الفعل إلى ضمير المثنى؛ لعَودِه على مثنًّى -وهو: شرخَ =

وقد جرى على هذا الأسلوبِ الإمامُ السَّنوسيُّ في «الصُّغرى»[١]؛ حيث يقولُ: «فقد اتَّضح لك تضمُّنُ كلمتي الشَّهادةِ مع قلَّةِ حروفِها» ولم يقل: «حروفهما». وقال: «ولعلَّها لاختصارها مع اشتمالها» إلى آخرِ كلامِه رضي اللَّه تعالى عنه.

ومن ذلك القبيلِ قولي: «واختمْ بها تفاؤلًا أن تَرْبَحا» وهو على التَّجريد[٢]؛ أي: اختم -أيُّها المؤلِّفُ- بها

= الشَّبابِ والشَّعرَ الأسود- لكنه أسنده إلى ضميرِ مفردٍ، والعربُ قد ترتكب مثلَ هذا إذا ذَكرَت شيئين يشتركان في المعنى، فتكتفي بإعادة الضمير على أحدهما؛ استغناءً بذكره عن ذكر الآخَرِ.

وتخريجُ البيت عند أكثرِ النحْويِّين على الحذف من أحدهما لدلالة الآخَرِ عليه، والتقديرُ: إنَّ شرخَ الشبابِ ما لم يعاص كان جنونًا، والشَّعرَ الأسودَ ما لم يعاص كان جنونًا.

انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان: ٢/ ٨٧، و«الفصول المفيدة في الواو المزيدة» للعلائي: ٦٦، و«النحو الوافي» لعباس حسن: ٢٧٠.

١) انظر: «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٩٥، ٢٩٧.

٢) التجريدُ فنٌّ من فنون البديع، وهو من المحسِّنات المعنوية، معناه: أن ينتزع المتكلِّمُ من أمرٍ ذي صفة أمرًا آخرَ مثلَه في تلك الصِّفةِ؛ مبالغةً، لكمال تلك الصفةِ في المنتزَع منه، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بها بحيث يصحُّ أن ينتزع منه موصوفًا آخَرَ بتلك الصفةِ. ومن أنواعه: ما تدلُّ عليه مخاطبةُ الإنسانِ لنفسه، كما فعل المؤلِّف هنا؛ فإنه انتزع من نفسه شخصًا آخَرَ مثلَه في التأليف، =

النَّظمَ[(١)] تفاؤلًا بالرِّبح والسَّعادةِ بأنْ يجعلَها اللَّهُ آخِرَ كلامِك[(٢)].

وفي بعض النُّسخِ: «لِما مضى كما السنوسي فصَّلا».

ولنجعل[(٣)] الختمَ بها تفاؤلًا، أي: تفاؤلًا بأن يجعلَها اللَّهُ آخِرَ كلامِنا، قال ﷺ: «**مَن كان آخِرَ كلامِه لا إلهَ إلَّا اللَّهُ دخل الجنَّةَ**»[(٤)] وقال: «**مَن مات وهو يَعلَمُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللَّهُ دخل الجنَّةَ**»[(٥)].

قال الإمامُ السَّنوسيُّ[(٦)]: «فالأوَّلُ فيمَن يستطيعُ النُّطقَ[(٧)]،

= ثم خاطبه أن يختمَ هذا المؤلَّف بكلمتي الشهادة. انظر: «حاشية الدسوقي على مختصر المعاني»: ٤/ ٧٨، و٨٧.

(١) (م): «اختم المؤلف بها»، (ل): «اختم بها المؤلف»، (ي): «اختم المؤلف بهذا النظم».

(٢) (م): «كلامه».

(٣) (ي): «ولتجعل».

(٤) أخرجه أبو داود (٣١١٦) والحاكم في «المستدرك»: ١/ ٣٥١، ٥٠٠، من حديث معاذ بن جبل، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

(٥) أخرجه مسلم (٢٦) من حديث عثمان بن عفان، بنحوه.

(٦) في: «شرح العقيدة الصغرى»: ٢٩٩.

(٧) سقط من (م).

والثَّاني فيمَن لا يستطيعُه[١]». واللَّهُ تعالى أعلمُ.

ولْنقتصر على هذه العُجالةِ؛ لأنَّنا[٢] قصَدنا حلَّ الأبياتِ فقط فتحًا للبابِ، على أنَّ فيها من الفوائدِ ما تقَرُّ به أعينُ أُولي الألبابِ، وسنشرَحُها إن شاء اللَّهُ تعالى شرحًا متَّسِعًا[٣] بعون اللَّهِ تعالى وتوفيقِه، نسألُه سبحانه وتعالى -بفضلِه ومَنِّه وعظيمِ جودِه- هدايةَ طريقِه بجاه سيدنا محمد ﷺ[٤]، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمَّدٍ[٥] وعلى آله وصحبِه وسلَّم[٦]، وآخر دعواهم أن الحمد للَّه رب العالمين[٧].

* * *

(١) (م): «لا يستطيع».
(٢) (م) (ل): «لأن».
(٣) (ل) (و) (ي): «ممتعا».
(٤) «بجاه سيدنا محمد ﷺ» زيادة من: (و).
(٥) قوله: والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللَّهُ على سيِّدنا محمَّدٍ ليست في (و).
(٦) (و) (ي): «أجمعين».
(٧) «وآخر دعواهم أن الحمد للَّه رب العالمين» ليس في (ل) (و).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاتمة النسخة (م)

[١١/ ب] قال مؤلِّفُه: وكان الفراغُ من تأليفه في اللَّيلة التَّالية لليومِ الثَّاني عشر من ذي الحجَّةِ، عام اثني عشرَ ومائةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ.

تمَّ بحمد اللَّهِ وعونِه على يد كاتبِه أحمدَ القوصيِّ، المعروفِ بالرَّشيديِّ، يومَ الخميس السَّادسَ عشرَ من شهر رمضانَ، من شهور عامِ ١١٦٨ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

خاتمة النسخة (ل)

قال مؤلِّفُه: وكان الفراغُ من تأليفه في اللَّيلة الثَّانيةِ ليومِ الثَّاني عشرين من ذي الحجَّةِ سنة ١١١٢.

خاتمة النسخة (و)

قال مؤلِّفُه: وكان الفراغُ في اللَّيلة التَّاليةِ لليومِ السادسَ عشرَ من ذي الحجَّةِ، عام اثني عشرَ ومائةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ.

مِن خطِّ مَن نَقل مِن خطِّ المؤلِّف، أعاد اللَّه علينا من

بركاته، ونفحَنا من نفحاته، بجاه سيد أنبيائه، آمين.

على يد أفقرِ العباد وأحوجِهم إلى رحمة ربِّه الكريم الجوَادِ، العبدِ الحقيرِ، كثيرِ المَساوي، حسين أحمد العزاوي، الشافعي، غفر اللَّه له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه في اللَّه تعالى، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياءِ منهم والأموات، والحمدُ للَّه رب العالمين، وصلَّى اللَّهُ على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأُميِّ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، والحمدُ للَّه رب العالمين[1].

خاتمة النسخة (ي)

قال مؤلِّفه حفظه اللَّه تعالى وفسَح في مُدَّته ورضي عنه: وكان الفراغُ من تأليفه في الليلة التاليةِ لليوم الثاني عشرَ من ذي الحجَّةِ، عامَ اثني عشرَ ومائةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضلُ الصَّلاةِ والسلام.

وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

* * *

(١) كتب مقابله: «أودعت في هذه النسخة المباركة شهادةَ أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ».

فهرس الموضوعات

تقديم الأستاذ الدكتور/ نظير محمد عياد الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ٣

طليعةُ الكتابِ ٢٩

كلِمةٌ مختصرةٌ عن المُؤلِّف ٣١

نسبُه ومولدُه ٣١

طلبُه للعلم وشيوخُه ٣٢

تلامذته ٣٣

مؤلَّفاتُه ٣٥

في الكلام والعقائد ٣٥

وفي الفقه ٣٦

وفي التصوف ٣٧

وفي المنطق ٣٨

وفي اللُّغة ٤٠

مرضُه ووفاتُه ٤٢

المدخلُ إلى «شرح المنظومة الملَّويَّة في عقائد الأشعريَّة» ٤٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* تحقيقُ نسبةِ الشرحِ إلى مؤلِّفه ٤٣
* تحقيقُ عنوانِ الشَّرح ٤٥
* تاريخُ تأليفِه ٤٦
* منهجُ المؤلِّف ٤٦
* مصادر المؤلِّف ٤٩
* وصف النسخ المعتمدة ٥٢
أولًا: نُسَخ النَّظمِ ٥٢
النسخة الأولى (هـ) ٥٢
النسخة الثانية (ن) ٥٣
ثانيًا: نُسَخ الشَّرحِ ٥٣
التعريف بالنُّسَخ المعتمدة ٥٤
النسخة الأولى (م) ٥٤
النسخة الثانية (ل) ٥٥
النسخة الثالثة (و) ٥٥
النسخة الرابعة (ي) ٥٦
* منهجُنا في قراءة الكتاب والتَّعليق عليه ٥٩
نماذج من النسخ الخطية المعتمدة ٦١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولًا: نسخ النظم ٦١
ثانيًا: نسخ الشرح ٦٣
المنظُومَة الملَّويَّة في عقائدِ الأشعريَّة ٧٥
[خطبةُ المؤلِّف] ٨٠
[شرحُ معنى الحمدِ، والتوفيقِ، والإيمانِ] ٨١
[معنى الصلاةِ والسلامِ، وموضوع النَّظم] ٨٦
[الصِّفاتُ الواجبةُ لمولانا جلَّ وعزَّ] ٨٩
[الصِّفاتُ النفسيَّةُ والسَّلبيَّةُ] ٨٩
[تشكيكٌ ودفعُه] ٩١
[صفاتُ المعاني السَّبعةُ] ١٠٤
[تعلُّقُ العلمِ بالموجود] ١٠٥
[الإدراكاتُ والأحوالُ] ١١٠
[تعلُّقاتُ الصِّفاتِ] ١١٤
[المستحيلاتُ في حقِّه جلَّ وعزَّ] ١١٩
[الجائزاتُ في حقِّه جلَّ وعزَّ] ١٢٢
[براهينُ الواجباتِ والجائزاتِ في حقه جلَّ وعزَّ] ١٢٣
[دليلُ الصِّفةِ النفسيَّةِ] ١٢٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[أدلَّةُ صفاتِ السُّلوبِ] ١٢٥
[أدلَّةُ صفاتِ المعاني] ١٢٨
[دليلُ الجائزاتِ في حقه جلَّ وعزَّ] ١٣٠
[الواجباتُ والمستحيلاتُ والجائزات في حقِّ الرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام] ١٣٢
[أدلَّةُ الواجباتِ والمستحيلاتِ والجائزاتِ ١٣٥
في حقِّ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام] ١٣٥
[اندراجُ جميعِ العقائد في كلمتي الشهادة] ١٣٨
خاتمة النسخة (م) ١٥١
خاتمة النسخة (ل) ١٥١
خاتمة النسخة (و) ١٥١
خاتمة النسخة (ي) ١٥٢
ثبَتُ المصادر والمراجعِ ١٥٣
فهرس الموضوعات ١٦٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner